جمهورية السودان

وزارة الصناعة

١٦

ستة عشر عاما من مسيرة الإنقاذ

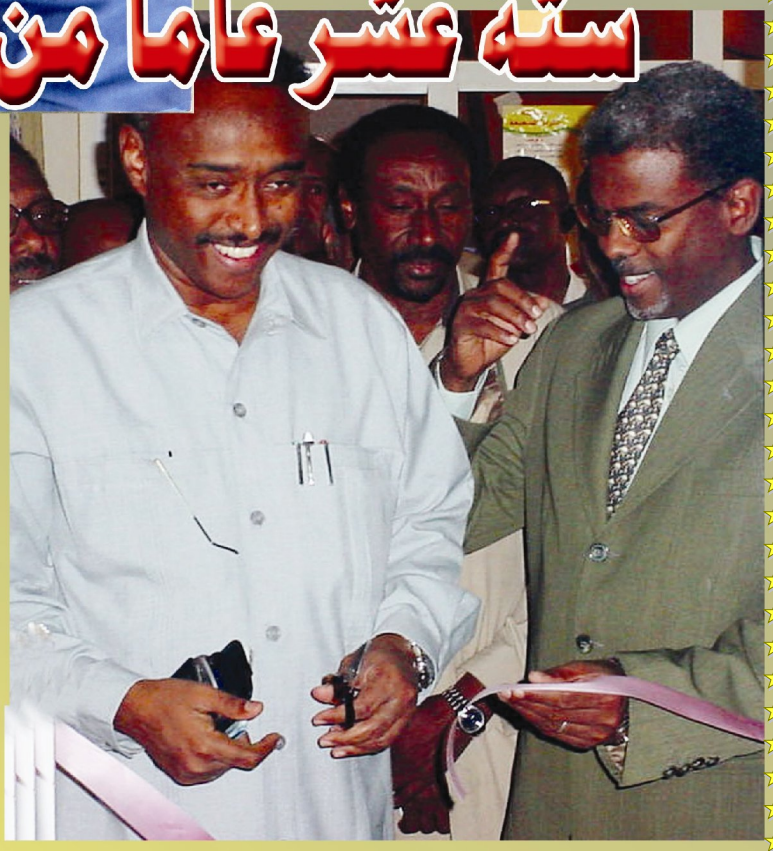

16

يونيو 2005

بسم الله الرحمن الرحيم

قال تعالى:

(يَعْمَلُونَ لَهُ مَا يَشَاء مِن مَّحَارِيبَ وَتَمَاثِيلَ وَجِفَانٍ كَالْجَوَابِ وَقُدُورٍ رَّاسِيَاتٍ اعْمَلُوا آلَ دَاوُودَ شُكْرًا وَقَلِيلٌ مِّنْ عِبَادِيَ الشَّكُورُ)

صدق الله العظيم

مقدمة

ثورة الإنقاذ الوطني في سعيها إلى إحداث نهضة صناعية شاملة في البلاد بربط القاعدة الزراعية الضخمة التي يتميز بها السودان بعجلة التصنيع الزراعي وكذلك بقية القطاعات والتعدينية كخطوة أولى لإحداث النهضة الصناعية الشاملة المذكورة، حيث أكدت الأهداف الطموحة التي وضعت في برامج الإستراتيجية القومية الشاملة أن قطاع الصناعة يستمد دوره الإنمائي وأهميته الإستراتيجية من مساهمته في النهضة الزراعية الكبرى في البلاد واستغلال كل الموارد المحلية عن طريق التصنيع.

وبالنظر في أرض الواقع للأداء الفعلي للقطاع الصناعي بالبلاد يرى الإنسان تقدماً ملموساً في هذا المجال رغم الظروف المحلية والإقليمية والدولية التي تحيط بالبلاد وذلك بمقارنة أداء القطاع الصناعي قبل الإنقاذ وعلى عهدها وما حققه القطاع من نهضة تنموية كبرى تشهد لها المدن الحديثة التى قامت والمناطق التى انتعشت بفضل قيام المشآت الصناعية.

أ/ يقصد بالصناعة التحويلية تحويل المواد الخام الى سلع استهلاكية أو وسيطة، ويشكل قطاع الصناعة التحويلية مع قطاعات الكهرباء والمياه والصناعات الاستراتيجية والتشييد ما يعرف بالقطاع الصناعي.

ب/ وتنقسم الصناعة التحويلية الوطنية الى ٢٢ نشاط صناعي رئيسى و٨٢ نشاط فرعي وذلك حسب التصنيف الصناعي المعياري الدولي التنقيح الثالث (ISIC 3) وينتج قطاع الصناعة التحويلية اكثر من ١٢٠ سلعة حسب التصنيف المتسق (HS) وقد بلغت عدد المنشآت الصناعية العاملة ٢٤٣٢٠ منشأة منها ٢٣٠٠ توظف ١٠ مستخدمين فأكثر، و٢٢ الف منشأة توظف اقل من ١٠ مستخدمين، وتبلغ اصولها الثابتة حوالى ٣ مليارددولار وفى عام ٢٠٠١م بلغ متوسط الاستثمارات الجديدة المستهدفة فى قطاع الصناعة التحويلية حوالى ١,١٣٠ مليون دولار سنويا .

وحققت الصناعة التحويلية قيمة مضافة صناعية بلغت ٩.٤٥% وهى تمثل معدل مساهمتها فى الناتج المحلى الاجمالى، ويعمل قطاع الصناعة التحويلية ١.٧% من جملة القوى العاملة بالبلاد، هذا وقد بلغ متوسط العائد على الاستثمار فى هذا القطاع ٣٤% فى عام ٢٠٠١م وهو اعلى من هوامش فوائد البنوك والتى تراوحت ما بين ١٢ الة ١٥% فى نفس العام.

بالإضافة إلى سعي وزارة الصناعة لرفع الطاقة الحالية للمنشآت الصناعية وإستغلال كافة طاقتها الانتاجية في سبيل تخفيض كلف الانتاج ورفع معدلاته مع الإرتقاء بالجودة ومتابعة التطورات التكنولوجية في مجال الصناعة التحويلية وتحديد أولوياتها وتعميق تنويع منتجاتها واساليبها والعمل هلى ترشيد اعمال التسويق محلياً واقليمياً ودولياً، وتوطيد الصلات مع الاتحادات النوعية المتخصصة وعلى رأسها اتحاد الغرف الصناعية والمنظمات الاقليمية والدولية المعنية بالصناعة التحويلية.

الفصل الاول

واقع الصناعة السودانية قبل قيام ثورة الانقاذ

قامت الصناعات الصغيرة والحرفية فى العهد التركى وذلك بهدف توفير احتياجاتهم، ومع دخول الحكم الثنائي فى نهاية القرن قبل الماضى إنتشرت بعض الحرف والمهن الصناعية ممثلة فى ورش السكة حديد والنقل النهري والبريد والبرق والاشغال والمخازن والمهمات. ومع نهاية الربع الاول للقرن العشرين وبعد اكمال خزان سنار وقيام مشروع الجزيرة وزراعة القطن دخل تطور الصناعة بالسودان مرحلة جديدة لان محصول القطن صار يوفر المادة الخام لصناعة الغزل والنسيج التقليدى وكذلك توفير البذرة لانتاج الزيوت بالتالى انتاج الصابون.

خلال فترة الحرب العالمية الثانية ٤٥-١٩٤٩م فرضت ظروف الحرب واقعاً جديداً للصناعة الوطنية بعد أن اصبح استيراد السلع للاستهلاك المحلى يواجه صعوابات بالغة بسبب مخاطر الحرب، ولهذا شجعت الدول صناعة بدائل الاستيراد خاصة الصناعات الغذائية من مطاحن صغيرة وزيوت ومياه ومشروبات غازية وحلويات وكذلك صناعة الغزل والنسيج التقليدية والمدابغ والاحذية والصناعات الهندسية الصغيرة وهى عبارة عن ورش ومسابك لانتاج الاثاث وقطع الغيار المختلفة.

ومع إطلالة فجر الاستقلال صدر قانون الميزات الممنوحة كأول قانون للاستثمار لتشيجع الصناعة وتنظم الاستثمار وذلك لاحداث التنمية الاقتصادية والاجتماعية المتوزانة وتوفير فرص العمل داخل القطاع الصناعي بدلاً من تكديسها فى القطاع الزراعي والتقليدى حيث بلغت مساهمة القطاع الزراعى فى الناتج المحلى والاجمالى ٧٦% مقابل ٢% للقطاع الصناعي و٢٢% للقطاع التجاري فى عام ١٩٥٦.

فى سنوات الخطة العشرية العشرية ٦١/٦٠-١٩٧١/٧٠ تم التركيز على القطاع الصناعة من خلال انشاء قاعدة تصنعية بالبلاد من خلال تصنيع المنتجات الزراعية بهدف تحقيق اكبر قدر من القيمة المضافة للمنتجات الزراعية ولتحقيق الاكتفاء الذاتى من السلع الاساسية المستورده (بدائل المستوردات) وتخفيف العبء على ميزان المدفوعات، وشهدت هذه الفترة قيام العديد من الصناعات الاساسية الهامة التى شكلت نواة للقاعدة الصناعيةالسودانية شملت مجالات صناعية حديثة كمصانع السكر (الجنيد، حلفا) صناعة الغزل والنسيج (النسيج السوداني وشركة الخرطوم للغزل والنسيج)، صناعة الدباغة والجلود

والمنتجات الجلدية، مطاحن الدقيق الكبيرة، الصناعات الكيماوية وصناعة الطباعة والتغليف وكذلك الصناعات الهندسية الكبيرة كالمسابك وصناعة الأثاث الحديثة وقطع الغيار. وقد أدى ذلك الى ارتفاع مساهمة الصناعة فى الناتج المحلي من ٢% الى ٨%وقد تم ايضاً خلال هذه الفترة انشاء وزارة لتشرف على الصناعة فى عام ١٩٦٦م وسميت وزارة الصناعة والتعدين وقد صدر القانون الثاني لتشجيع الاستثمار فى عام ١٩٦٧، وتبع ذلك فى عام ٧١/٧٠ اجراء اول مسح صناعي شامل للصناعة السودانية وفر قاعدة اساسية للمعلومات الصناعية ساعدت فى التخطيط السليم للصناعة خلال الفترة المايوية ٦٩-١٩٨٥م والتى شهدت قيام العديد من الصناعات الاستراتيجية والاساسية كمشروعات السكر الكبرى (كنانة - سنار - عسلاية) وصناعات الغزل والنسيج قطاع عام (الصداقة، الحاج عبد الله ومصانع النسيج الستة) ومسبك الخرطوم المركزى وكذلك بعض الصناعات التى لم تنل حظاً من النجاح كمصنع أروما للكرتون، بابنوسة للالبان، ومصنعي التعليب فى كريمة و واو. كما قامت صناعات قطاع خاص هامة منها مجموعة مصانع شرف للغزل والنسيج، مصنع الغزول الدولى ببورتسودان ومصنع اتحاد مزرعي الجزيرة والمناقل، مصنع غزل ونسيج سنار، مصنع الاطارات الدولى ببورتسودان، مصنع حجارة البطاريات الجافة بالخرطوم بحرى وكذلك ٣٠ مصنع للفرات والثياب الشعبية و٦ مصانع للادوية.

تميز عهد الديمقراطية الثالثة ٨٦-١٩٨٩م باستقرار السياسات الصناعية إلا ان الوضع لم يستمر كثيراً فقد هبط الانتاج فى معظم السلع الصناعية خاصة صناعة السكر والتى تدنى الانتاج فيها من ٤٩٨ الف طن فى موسم ١٩٨٥/٨٤م الى ٣٩٥ الف طن فى موسم ١٩٨٩/٨٨م بنسبة وصلت إلى ٢١% وتدنى الانتاج فى هذه الفترة يعزى الى كثرة الاضرابات العمالية والتوقف عن الانتاج.

الفصل الثانى

فلسفة ونهج ثورة الانقاذ

منذ قدومها اهتمت ثورة الانقاذ الوطنى بالقطاع الصناعي لاهمية الدور الذى يلعبه فى التنمية الاقتصادية، وقد تم وضع الاستراتيجية القومية الشاملة ١٩٩٢-٢٠٠٢م لتحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة من خلال برامجها المرحلية الثلاثة والتى هدفت بإيجاز فيما يلى الصناعة التحويلية للآتى:-

٢-١ مراحل تنفيذ برنامج الاستراتيجية القومية الشاملة

المرحلة الاولى:-

أ) استغلال مجمل الطاقات المتاحة العاملة لتحقيق الاكتفاء الذاتي والتصدير.
ب)التركيز على نوعية المنتجات الصناعية.
ج)تحديث وابدال المعدات والآليات الصناعية القائمة وادخال التقانة الحديثة لرفع مستوى الانتاج كماً ونوعاً.
د) أن يسبق التوسع فى الصناعة واقامة الصناعات الجديدة برامج وخطط تفصيلية وفنية واقتصادية.

المرحلة الثانية:-

ازالة التشوهات وعدم التوازن بين القطاعات الصناعية الفرعية بين قطاع الصناعة والقطاعات الانتاجية والخدمية الاخرى عن طريق تنمية وتطوير صناعة قطع الغيار وصناعة التعبئة والتغليف والصناعات الخدمية الاخرى اللازمة للصناعة وصناعة بدائل المواد الخام (الجير – الصودا الكاوية).

المرحلة الثالثة (١٩٩٩-٢٠٠٢م):-

أ) تشمل الصناعات الاساسية كالحديد والصلب والبتروكيماويات.
ب) اكمال التوسع فى صناعة الصودا والارتقاء بجودة المنتجات لتطابق مع المواصفات العالمية.
ج) تحقيق التوازن الكامل مع القطاعات الانتاجية فى الزراعة وقطاعات الخدمات والتشييد وقطاع النفط.

٢-٢ السياسات الصناعية العامة

فى مطلع عام ١٩٩٧م استهلت وزارة الصناعة القومية بدء اعمالها بتنفيذ قرارات دورة الانعقاد الثانية للمجلس القومي للتخطيط الاقتصادي نوفمبر ١٩٩٦م والتى اجيزت فى مجلس الوزراء خلال نفس الشهر وشملت السياسات الصناعية العامة على النحو التالي :-

أ) العمل بالتوجيهات الواردة فى خطاب رئيس الجمهورية امام المجلس الوطنى فى دورته الاولى حول قطاع الصناعة.
ب) العمل وفق توصيات المؤتمر القومي الاقتصادي الثانى(٢١-٢٤ اكتوبر ١٩٩٦م).
ج) العمل بالتوجيهات الوارده فى تقرير وزير الصناعة القومية لمجلس الوزراء او الاتحادى فى يوليو ١٩٩٦م وفى بيانه المجاز من مجلس الوطنى فى سيتمبر ١٩٩٦م حول استراتيجية التنمية الصناعية واهداف السياسات الصناعية كما يلي:-

١. رفع مساهمة الصناعة التحويلية فى الصادرات(ماعدا تكرير البترول).
٢. رفع مساهمة الصناعة التحويلية فى الناتج المحلى الاجمالي من ٨% الى ١٨%.
٣. رفع نسبة مساهمة الصناعة التحويلية فى الايرادات العامة للحكومة الاتحادية من ٢٩% الى ٣٦% بحلول عام ٢٠٠٢م.
٤. التوصل الى مستويات عالية فى تشغيل الطاقات الانتاجية العاطلة وتشغيل الصناعات المتوقفة والتوصل الى استخدامات لاتقل عن ٦٠% من الطاقة الانتاجية القائمة فى الصناعات الكبيرة والمتوسطة ةالعمل على إكمال الصناعات غير المكتملة.
٥. مقابلة احتياجات الاستهلاك المحلى بالتخفيض النسبى للواردات من السلع الصناعية.
٦. زيادة القيمة المضافة للصناعة التحويلية وفقاً لمؤشرات يتم إعدادها دورياً لكل قطاع فرعي.
٧. رفع الكفاية الانتاجية للصناعات الوطنية.
٨. مطابقة المواصفات القياسية ومعايير الجودة فى المنتجات الصناعية.
٩. التوصل الى تدفقات أعلى فى الاستثمارات الصناعية الى تتطلبها مستلزمات الاستكمال التشغيل والتأهيل والتوسعات الرأسية وإنشاء المشروعات الجديدة وتكامل الصناعة السودانية والصناعات العربية والاقليمية.
١٠. التوزيع العادل للمنشآت الصناعية قطاعياً وجغرافياً لتحقيق التنمية الاقتصادية المتوازنة والمساهمة فى خلق فرص عمل جديده خاصة فى زيادة معدلات فرص الاستخدام للمرأة.

الفصل الثالث

أهم انجازات الوزارة فى سنوات الانقاذ

حققت وزارة الصناعة العديد من الانجازات فى فترة الانقاذ من خلال تبنى وتنفيذ سياسات هادفة ادت الى تحريك قطاع الصناعة التحويلية وارتفاع معدل النمو الى اكثر من ١٠.٢% فى القطاع فى الفترة الاخيرة وكذلك ارتفع عدد المنشآت الصناعية العاملة الى اكثر من ٢٤ الف منشأة مقابل ٦٧٠٠ منشأة فى عقد الثمانينات كما ادى تنوع السلع الصناعية المنتجة وجودتها الى تعزيز ثقة المستهلك السوداني بالانتاج الوطني وفيما يلى تم استعراض ابرز انجازات الصناعة خلال فترة ثورة لانقاذ الوطني.

٣-١ مساهمة القطاع الصناعي فى سنوات الانقاذ

بلغت مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي أسعار ١٩٨٢/٨١م الثابتة. وكانت في عام ١٩٩٣/٩٢ وإتباع سياسة إقتصاد السوق إنخفضت المساهمة قليلاً في عام ١٩٩٥/٩٤م وحافظت السنوات ١٩٩٥م و ١٩٩٦م على نسبة حوالي ١٤% وقد كانت مساهمه القطاع ٢١.٤% فى عام ٢٠٠٠م وتواصل الارتفاع حيث كانت المساهمة ٢٢.٨% عام ٢٠٠١م وارتفعت الى ٢٢.٩% عام ٢٠٠٢م ٢٤.١٣ فى عام ٢٠٠٣ وبلغت عام ٢٠٠٤م ٢٥.٤% الشئ الذى يعكس النمو الكبير

جدول رقم (١) مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي الفترة ١٩٩٣/٩٢-٢٠٠٤م

السنة	الناتج المحلي الإجمالي	نسبة مساهمة القطاع الصناعي %
١٩٩٢/٩١	١.٤٦٧	١٧.٥
١٩٩٣/٩٢	١.٤٨٠	١٦.٤

١٩٩٤/٩٣	١.٥٥٨	١٥.٨
١٩٩٥/٩٤	١.٤٠٧	١٤.١
١٩٩٦/٩٥	١.٥٠٩	١٤.٥
١٩٩٧	١.٥٤٢	١٥
١٩٩٨	١.٦٤٠	١٤.٨
١٩٩٩	٢.٤٤٩	١٥.٨
٢٠٠٠	2,969	٢١.٤
٢٠٠١	33,705	٢٢.٨
٢٠٠٢	38,391	٢٢.٩
٢٠٠٣	44,086	٢٤.١٣
٢٠٠٤		٢٥.٤

!!! !! !!! ! !! !!!! !!!! !!!! !!!

٣-٢ معدل النمو فى القطاع الصناعي

ارتفع معدل النمو فى القطاع الصناعى الى ١٢.٩ % مقارنا بـ ١٠.٥% عام ٢٠٠٣م وحقق قطاع الصناعات التحويلية اعلى معدلات نموه عام ٢٠٠٣م (١٠.٢%)وحافظ على معدل النمو الموجب بمعدل ٧%عام ٢٠٠٤م مقارناً بمعدل نمو سلبى(٥.٩) عام ٨٩/. ٩٠

٣-٣ مساهمة القطاع الصناعى فى إجمالى الإيرادات والمساهمة القومية

تتكون مساهمة القطاع الصناعي من الآتي :

١. الرسوم الجمركية على مدخلات الإنتاج الصناعية
٢. رسوم الإنتاج
٣. ضريبة الإستهلاك والمبيعات
٤. رسوم دعم الخزانة
٥. ضريبة أرباح الأعمال
٦. المساهمات القومية وهي : الصندوق القومي لدعم الطلاب، دعم الولايات والمحافظات ، الجامعات، مؤسسة السلام والتنمية، مشروعات تنمية السكر وصناعات أخرى، دعم القوات المسلحة. علماً بأن المساهمات القومية تتحملها خمسة سلع هي : السكر، الأسمنت، السجائر، المياه الغازية، البوهيات حيث بلغت نسبة مساهمة القطاع في الإيرادات العامة في عام ١٩٩٢/٩١م حوالي ٣٠.٥% ونسبة ٣٤% ، ٣٤% ، ٣١% ، على التوالي في السنوات ٩٣/٩٢ ، ٩٤/٩٣ ، ١٩٩٥/٩٤م وكانت مساهمة العام ١٩٩٦م ٣١.١% من الإيرادات العامة وبلغت نسبتها في عام ١٩٩٧م ٣٥.٦% وذلك بمتوسط عام لكل السنوات بلغ ٣٢.٥% قي الإيرادات العامة. هذا وقد بلغت جملة مساهمة قطاع الصناعة التحويلية فى الايرادات العامة ٩ مليار دينار فى عام ٢٠٠٤م مقابل ٧٢ مليار دينار فى عام ٢٠٠٣م أى بزيادة تبلغ ٢٣%.

٣-٤ الدعم الاجتماعي

إلى جانب المساهمة في الإيرادات يشارك قطاع السكر بتبرعات كبيرة ومتنوعة تمثلت في تخصيص ثلاثة مليار جنيه لمشروع مياه الشرب النقية للقرى المحيطة بالمشروعات كما تساهم شركة سكر كنانة بتبرعات عينية وتقديرية أخرى تبلغ مليار جنيه سنوياً إضافة إلى إستضافتها لكلية الهندسة بجامعة الإمام المهدي، وتساهم شركة إنتاج السكر السودانية بمشروعات متنوعة منها تخصيص (٥٠) مليون جنيه لمياه الشرب بالقرى المحيطة بمشروع سكر عسلاية، كما تساهم أيضاً في دعم المجهود الحربي والعمليات والمحافظات والإتحادات والمنظمات الشبابية والطلابية والأعمال الخيرية القومية بمبلغ ١.٣ مليار جنيه سنوياً .

٣-٥ مساهمة قطاع الصناعات في الصادرات

بلغت أعلى مساهمة لعائدات صادرات المنتجات الصناعية خلال فترة التقييم نموذج (٩٢/٩١-٢٠٠٤م) حوالي ٢٥.٤%، ٣١.٥ % في عام ٩٥، ٩٦ و ١٩٩٧م على التوالي :

جدول رقم (٢) نسبة الصادرات الصناعية في إجمالي الصادرات ماعدا صادر البترول

السنة	الصادر الكلي (مليون دولار)	الصادر الصناعي (مليون دولار)	الصادر الصناعي المنسوب الكلي %
١٩٩٢/٩١	٣٤١.١	٣٠.٨	٩
١٩٩٣/٩٢	٥.٤٠٥	٨٠.٩	١٦
١٩٩٤/٩٣	٤٨٩.٥	٦٤	١٣
١٩٩٥/٩٤الفترة الانتقالية	٢٥٢.٧	٢٧.٨	١١
١٩٩٦/٩٥	٦٦٢.٢	١٦٨	٢٥.٤
١٩٩٧	٦٦٣	٢٠٨	٣١.٥
١٩٩٨	620284	118138	19
١٩٩٩	491730	41652	8.50
٢٠٠٠	389123	40528	10.40
٢٠٠١	392656	61869	15.80
٢٠٠٢	496624	55802	11.20
2003	4745282	47326.6	10.00
2004	60269629	41595000	7
٢٠٠٥ (الربع الاول)	١٦٣٠٠٠	٢٣٦٨٣	١٤.٥

المصدر : الجمارك

وقد تم التركيز في هذه المرحلة على توسيع وتنويع قاعدة الصادرات بحيث لا يتم تصدير سلع أو محاصيل زراعية غير مصنعة تصنيعاً كاملاً أو جزئياً وذلك بهدف زيادة القيمة المضافة وبإعتبار أن سياسة الإحلال لم تعد هي السياسة المحفزة للتنمية بجانب ذلك تم إنتهاج سياسة التصدير بإعتبار أن موارد الصادرات هي التي تدعم التنمية وتعزز سياسة البلاد في الإعتماد على الذات وتؤكد الأرقام الواردة في الجدول السابق وتيرة التصاعد في الصادرات إلى مجمل الصادرات الكلية. حيث إرتفعت نسبتها من ٩% عام ١٩٩٣/٩٢م إلى حوالي ٣١.٥% عام ١٩٩٧م ثم بدأت النسبة فى الانخفاض فى الاعوام الاخيرة نسبة لارتفاع صادرات خام البترول.

بالإضافة إلى ذلك حدث تنوع في قاعدة الصادرات الصناعية ودخلت منتجات جديدة في قائمة الصادرات الصناعية كالجلود المدبوغة التي بلغ الصادر منها ٢٦ و ٢٥ مليون دولار في عامي ٩٦ و ١٩٩٧م على التوالي وحققت الزيوت النباتية أربعة أضعاف ما درجت على تحقيقه في عام ١٩٩٧م إذ بلغ الصادر من الزيوت (٦٤) مليون دولار وحقق السكر نمواً مضطرداً في عائد صادراته هذا بالإضافة إلى مساهمة قطاع الملابس الجاهزة ، الصمغ المصنع ، الأدوية ، النشأ والجلكوز والمنتجات الهندسية ... الخ والتي ظهرت في قائمة صادرات السلع الصناعية بعد منتصف التسعينات .

٦-٣ الانجاز في مجال السياسات الصناعية

السياسات الصناعية بمفهومها العام من حيث انها اجراءات منسقة وهادفة تصب فى مصلحة الصناعة على المدى القصير لم تكن فى الفترات السابقة للعام ٢٠٠٢م مبلورة بصورة واضحة حيث كانت السياسات توضع بصورة عامة ومبهمة ولايتم تنفيذها بالكيفية التى تحقق اهداف هذه السياسات وعدم التناغم بين السياسات الاقتصادية الكلية والسياسات الصناعية مما انعكس على اداء القطاع الصناعى واقعد عن اداء دوره المنوط به .

بنيت السياسات الصناعية فى مرحلة ما قبل عام ١٩٩٢ على سياسات احلال الواردات ونتيجة لتغير ظروف ومناخ الاقتصاد العالمي فقد حلت سياسة تشجيع الصادرات فى الاقتصاديات الدولية نتيجة لتحرير الاقتصاد العالمي وبالتالى تحول القطاع الصناعي الى قطاع قائم على المنافسة العالمية وتخلى الدولة عن مشروعات القطاع العام وتشجيع القطاع الخاص على ان يكون محور ومحرك النمو فى القطاع الصناعى.

مجمل السياسات الصناعية فى فترة التسعينات جاءت فى اطار برامج التنمية الصناعية لتلك الفترة التى اهتمت بمشروعات اعادة تأهيل وتشغيل الطاقات المعطلة فى المشروعات الصناعية وخصخصة مشروعات القطاع العام لتصحيح التشوهات الهيكلية فى القطاع الصناعى وتقديم الخدمات للقطاع الصناعي والتوافق البيئي للمشروعات الصناعية وتطبيق المواصفات القياسية السودانية .

ادت هذه السياسات رغم المصاعب التى صاحبت تطبيقها الى ايقاف تراجع مجمل القطاع الصناعي من النمو السالب وقدره (٥.٩%) فى العام ٨٩-٩٠ الى نمو ايجابى من العام ٩٠-٩١ وقد ادت سياسات التحول نحو اقتصاد السوق فى منتصف التسعينات الى بعض التاثيرات السلبية على القطاع الصناعى مما ادى الى ظهور النمو السالب فى العام ٩٣-٩٤ بنحو(-) ٧.٢% وتم تجاوزه عام ٩٦-٩٧ م.

هدفت السياسات الصناعية للفترة من عام ٢٠٠٢م – ٢٠٠٧م الى اجراء معالجات جذرية للعديد من السلبيات والاختناقات التي تواجه مسيرة النشاط الصناعي هذا فضلاً عن توفيرمناخ وبيئة ملائمة للصناعة الوطنية وايجاد وضع تنافسي افضل للمنتجات السودانية في الاسواق المحلية والاقليمية والعالمية في اطار المستجدات السائدة في عالم اليوم.

لقد سعت الوزارة لتحقيق ذلك في عدة اتجاهات وأجرت الكثير من الاصلاحات ذات الطابع المؤسسي والتكيف الهيكلي واستقطبت في سبيل ذلك كافة الاجهزة والمؤسسات ذات الصلة لتحويل الاستراتيجيات والسياسات الى خطط وبرامج تنفيذية على ارض الواقع وقد كان ذلك مصحوباً بالاجراءات والسياسات المكملة بحيث يتسق كل ذلك مع سياسات الاقتصاد الكلي للدولة .

ولقد كانت حصيلتها رغم الظروف التي اعترضتها والصلاحيات والمتشابكة مع كثير من الاجهزة الاخرى واعدة ومبشرة وقد انعكس ذلك في النتائج التي تحققت حتى عام ٢٠٠٤ والتي ستتنامى بصورة مضطردة خلال الاعوام المقبلة لتحقيق النهضة الصناعية الشاملة بالبلاد بإذن الله .

ونوجز أهم نتائج تلك السياسات لعام ٢٠٠٤في المحاور التالية:-

٣-٦-١ حشد الدعم والمساندة للقطاع الصناعي

لقد بدأ القطاع الصناعي يتبوأ مكانه الطبيعي والطليعي كقوة دافعة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية بالبلاد وساعد على ذلك الشعور المتنامي لدى القائمين بالامر بأهمية وجود صناعة وطنية قادرة على تلبية احتياجات المجتمع وتحقيق النمو والتطور المنشود وقد وجد هذا التوجه الدعم والمساندة من القيادة السياسية العليا للدولة وانعكس ذلك بصورة مباشرة على النشاط الصناعي. حيث زاد معدل دوران المصانع المتوقفة ونشطت حركة التحديث واعادة التأهيل ودخلت استثمارات ومشروعات جديدة بطاقات عالية وتقنيات متطورة وقد تبلور كل ذلك في تحريك القاعدة الصناعية وزيادة الناتج الصناعي كماً وكيفاً ونوعاً.

٣-٦-٢ في مجال تحريك الصناعات المتوقفة واستغلال الطاقات الانتاجية

لقد ركزت السياسة الصناعية على تحقيق الاستفادة المثلي من الامكانات والقدرات المتاحة بالقطاع الصناعي لتشغيل الطاقات العاطلة .خاصة في القطاعات ذات الاولوية لما تمتاز به من ميزة نسبية يمكن تحويلها لميزة تنافسية وقدرة على تحقيق قيمة مضافة عالية مثل صناعة الغزل والنسيج وصناعة الجلود وصناعة الزيوت، وذلك عن طريق تقديم الدعم والمساندة في اطار برامج تنموية طموحة لتعزيز امكاناتها وكفاءتها الانتاجية .

٣-٦-٣ توفير التمويل للقطاع الصناعي

استقطبت السياسة الصناعية كافة المصادر والمؤسسات التمويلية الداخلية والخارجية لتذليل مشكلة تمويل القطاع الصناعي والتي تمثل التحدي الحقيقي امام النمو الصناعي وقد كثفت الجهود وابتدعت الوسائل والاطر في ظل شح الموارد المالية وتزايد الطلب على التمويل بشقيه الرأسمالي والتشغيلي حيث كللت تلك الجهود بنجاحات مثمرة وكان ذلك بمساندة مباشرة من وزارة المالية والجهاز المصرفي وقد انعكس ذلك في:

أ- انشاء محفظتين لتمويل قطاع الغزل والنسيج الاولى بالعملة المحلية والثانية بالعملة الاجنبية وقد باشرت هاتان المحفظتان عملهما ووفرت التمويل لمصانع الغزل والنسيج بشروط ميسرة وبكفاءة عالية مكنت العديد من مصانع الغزل والنسيج المتوقفة من بدء التشغيل بصورة منتظمة وقد استطاعت المحفظة ان تدور عملية التمويل لاكثر من مرتين خلال هذا العام وهذا يمثل جوهر عملية التنمية المعتمدة على الذات.

ب- كللت جهود وزارة الصناعة بالنجاح في إنشاء صندوق التمويل الصناعي مع بنك الاستثمار المالي برأس مال ٤ مليار دينار تم الاكتتاب فيه بنسبة ٧٧% وجاري تكملة اجراءات طرح الاكتتاب للجمهور.

ج- تم تخصيص نسبة من القروض السلعية المقدمة من جمهورية الهند وتركيا لتوفير مستلزمات سلعية ومعدات للقطاع الصناعي حيث استغلت القروض المخصصة للقطاع الصناعي من الهند في تحديث مصانع الغزل والنسيج بالقطاع العام لرفع كفاءتها وتمكينها من توفير منسوجات بدرجة عالية من الجودة وتحقيق قيمة مضافة عالية بإستخدام الاقطان السودانية المتميزة كما تم تخصيص جانب من تلك القروض لانشاء حاضنة تكنولوجية بالتعاون مع جامعة السودان في مجال صناعة الجلود وذلك لاحداث طفرة نوعية في صناعة المنتجات الجلدية وربط مراكز البحث العلمي بالقطاع الصناعي.

د- تقرر إنشاء مصرف التنمية الصناعية بدلاً عن مؤسسة التنمية السودانية وزيادة حجم رأس المال الى مليار دولار والمدفوع منه ٢٥٠ مليون دولار يعد انجازاً كبيراً وكسباً عظيماً واضاف حقيقية للموارد المتاحة لتمويل عمليات التنمية الصناعية لمقابلة التمويل التشغيلي والتنموي. حتماً ان انشاء هذا المصرف وبهذا الحجم سيعطي دفعة قوية لتحريك الطاقات العاطلة تنفيذ برامج التأهيل والتحديث لمواكبة التطورات التقنية ومواجة التحديات الاقتصادية التكتلات الاقتصادية والمنافسة فى الاسواق العربية والافريقية.

هـ- فتح نوافذ وفرص جديدة للتمويل الصناعي بالتعاون مع مؤسسات التمويل الإقليمية والدولية مثل بنك التنمية الأفريقي والبنك الإسلامي للتنمية والمصرف العربي والذي سيساهم في تمويل صادرات صناعية للدول الافريقية.

٣-٦-٤ تخفيض الاعباء الضريبية على القطاع الصناعي

تم تخفيض ضريبة ارباح الاعمال للقطاع الصناعى من ٣٠% الى ١٠% وادى ذلك الى احداث شعور بالتفاؤل لدى كافة الصناعيين بالتحسن المضطرد في المحيط الصناعي مما يشجع على مزيد من الاستثمارات وحركة التصنيع.

٣-٦-٥ توفير الطاقة الكهربائية للقطاع الصناعي

احدث التحسن المضطرد في الامداد الكهربائي نتائج ايجابية ملموسة حيث اصبح النشاط الصناعي اكثر انتظاماً وانخفضت معدلات التوقف والضياع وما زالت الآمال تتجدد بتخفيض تعريفة الكهرباء لخفض تكلفة الانتاج الصناعي.

٣-٦-٦ البنيات التحتية

ساعدت عمليات الاصلاح في البنيات الاساسية خاصة في مجال الطرق والاتصالات في تحسين بيئة العمل والانتاج. الا ان اختناقات الصرف الصحي ما زالت تحتاج الى معالجات ناجعة في المناطق الصناعية.

٣-٦-٧ نقل وتوطين التقانة

لقد أصبح البحث العلمي والتطور التكنولوجي من أهم المحاور في المجال الصناعي.. إذ إن مستقبل الصناعة مرتبط ارتباطاً وثيقاً بالقدرة على إنتاج منتجات عالية الجودة خاصة منتجات القدرة الذهنية وبتكلفة منخفضة ، لهذا فقد عملت وزارة الصناعة على الاهتمام بنقل واستيعاب وتوليد التقانات والاستجابة لاحتياجات المنشآت الصناعية من خلال تآزر منظومة البحث العلمي مع النسق الصناعي ولهذا فقد وقعت وزارة الصناعة وثيقة تفاهم مع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي لتشجيع وتعزيز نقل وتوطين التقانة محلياً.

٣-٦-٨ تنمية الموارد البشرية

العنصر البشرى وحده هو الكفيل بكسب رهان الإنتاجية والمنافسة وقد تبنت سياسة الوزارة في ذلك خطة واضحة وخطت خطوات عملية لتنمية كفاءة الموارد البشرية واكسابها القدرة على التحسين والتجديد بفضل التدريب المستمر المتواصل ليس ذلك فقط على مستوى العاملسن بالوزارة بل على مستوى القطاع الصناعى ككل وحث رجال الاعمال لوضع برنامج للارتقاء بقدرات ومهارات العاملين يواكب النمط التقنى السائد فى عالم اليوم.. ولسد الفجوة الكبيرة في مجالات التدريب المتخصصة التي يحتاجها النشاط الصناعي فقد عمدت الوزارة الى قيام مركز متخصص للتدريب الصناعي وقد وافقت منظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) على المساهمة في انشاءهذا المركز الذي يساهم في ترقية المهارات الفنية والقدرات العلمية اللازمة.

٣-٦-٩ ترقية الصناعة الوسيطة والمغذية

لقد كان للتطور المحسوس في جودة الكثير من السلع الصناعية وتنوعها الاهتمام بالصناعاتالوسيطة والثانوية الداخلة في تكوينها وكلما زاد الانتاج وتنوع زادت الحاجة الى استخدام اساليب متطورة في التعبئة والتغليف ،فالتقدم الانتاجي الصناعي والزراعي يجب ان يصحبه تطور مقابل في وسائل واساليب التعبئة والتغليف، ولهذا سعت الوزارة للارتقاء بالصناعات الوسيطة خاصة في مجال صناعة التعبئة والتغليف لتوفير احتياجات القطاع الصناعي .وقد حققت بعض منشآت التغليف تقدماً واضحاً وحصلت بعضها على شهادة الجودة العالمية" ISO" كما ان الحاجة اصبحت اكثر الحاحاً لعناصر الصناعات المغذية لتوفير بعض مكونات واحتياجات الصناعات الكبيرة التي تستوردها من الخارج ولهذا فقد اعنتت الوزارة بقطاع المسابك والورش الهندسية الصغيرة وفي هذا السياق عملت على تأهيل مسبك الخرطوم المركزي ليكون رأس الرمح في مجال تصنيع المسبوكات وقطع الغيار لمصانع السكر وللمنشآت الصناعية والخدمية الاخرى .

٣-٦-١٠ خدمات المعلومات

لقد اولت الوزارة اهتماماً خاصاً ومبكراً باهمية المعلومات التي يحتاجها القطاع الصناعي حيث انشأت الوزارة مركزاً متخصصاً للمعلومات تم ربطه بشبكة الانترنت على المستوى الداخلي والخارجي وقامت الوزارة بتدريب العاملين على استخدام الحاسب الآلي والبحث على الشبكة العالمية بنسبة ١٠٠% كما تعمل الوزارة على حفظ حقوق الملكية الفكرية وبراءة الاختراع تمهيداً لدراسة امكانية الاستفادة من الاختراعات الصناعية.

٣-٦-١١ تفعيل دور القطاع الخاص

لقد اثمرت السياسة الصناعية الجادة لتشجيع القطاع الخاص في تطور مساهمته في توسيع القاعدة الصناعية وفي المشاركة الايجابية في السياسات والخطط والبرامج الصناعية باعتباره الركيزة الاساسية لمرحلة الانطلاق الانتاجي والتي تمثل المرحلة الثانية من برامج الاصلاح الاقتصادي للاستفادة من الفرص والامكانات المتاحة في اتفاقيات التعاون الصناعي واتفاقيات المشاركة مع المجموعات الاقليمية ودفعهم لتطوير منتجاتهم وتدريب وتأهيل العمالة والمساهمة في جهود البحث العلمي والبحوث التطبيقية لدخول الاسواق الخارجية وزيادة الصادر .

ولمزيد من احكام التنسيق وتبادل المعلومات تعمل الوزارة على ربط شبكة المعلومات بها مع شبكة المعلومات الالكترونية باتحاد الغرف الصناعية (وحدة التحليل الاقتصادي).

٣-٦-١٢ التوزيع الجغرافي للصناعة بالسودان

تبنت الوزارة سياسة توزيع الانشطة الصناعية وتوطين الصناعة بولايات السودان المختلفة وذلك لتحقيق الاستفادة من الموارد الطبيعية المتاحة بالولايات وتحقيق التنمية المتوازنة فقد تم اعداد دراسات لاقامة ٤ مناطق صناعية بالولايات شاركت في اعدادها المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين بالرباط هذا بالاضافة الى اجراء دراسات لاقامة مجمعات للصناعات الصغيرة بهدف توطين الصناعة بالولايات وتحقيق مزيد من الانتاج والقيمة المضافة والاستقرار الاجتماعي ورفع مستوى معيشة المواطنين من خلال توفير الوظائف والمساهمة في نهضة المنطقة.

٣-٦-١٣ في مجال العلاقات الخارجية

تقوم الوزارة بتنفيذ عدد من المشروعات مع المنظمات الدولية والاقليمية فضلاً عن العلاقات الثنائية مع الدول الشقيقة والصديقة واهمها البرنامج الاستراتيجي القطري مع منظمة اليونيدو كما تم عقد اجتماع المجلس الوزاري للمنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين (مجلس وزراء الصناعة العرب) بالخرطوم ولاول مرة بالسودان خلال الفترة ٢٦ – ٢٠٠٤/١٢/٢٨م تحت رعاية السيد/رئيس الجمهورية حيث تمت مناقشة واجازة استراتيجية التنمية الصناعية العربية توطئة لرفعها للقمة العربية القادمة بالجزائر.

وفي اطار تحديد احتياجات السلام (الجام) تولت الوزارة مسئولية اعداد احتياجات شريحة القطاعات الانتاجية.

٣-٦-١٤ ترقية الصادرات الصناعية

تم تكون لجنة عليا لترقية الصادرات الصناعية بمشاركة كل اللجان ذات الصلة وقد قامت اللجنة باعداد استراتيجية وخطة عمل للنهوض بالصادرات الصناعية. تم قيام سمنار قدمت فيه اوراق علمية وتداول المختصون فيها كيفية الارتقاء بالصادرات الصناعية.

٣-٧ الانجاز في الاهداف الاستراتيجية والعامه

هناك جهود لتنفيذ وتطبيق الاستراتيجيات والسياسات المعلنة من وزارة الصناعةللارتقاء بالصناعة الوطنية .الان الوزارة لا تقوم بهذا العمل كواجب اساسي تنفرد به، بل يشاركها فيه جهات حكومية و القطاع الخاص الصناعي وغيره من الجهات ذات الصلة لذا تسعى الوزارة لاجازة قانون التنمية الصناعية حتى تتمكن من تنفيذ تلك السياسات والاستراتيجيات بسند قانوني. في هذا السياق تم انفاذ السياسة الخاصة بدعم الحكم الفدرالي وتم التنسبق مع ولايات الثقل الصناعي بإقامة مؤتمر وزراء مالية تلك الولايات المختصين بشئون الصناعة الذي تم فيه التداول حول مشاكل واولويات الصناعة وقدمت فيه اطروحات الحلول وتناول المؤتمر السياسات الصناعية واثرها على دعم الحكم الفدرالي.

بيد ان الوزارة قدمت مسودتي قانون التنمية الصناعية والصناعات الصغيرة لاجازتهما مما يمكن الوزارة من تأطير علاقتها بالوحدات الاقتصادية والفنية الاخرى بصورة تسمح بتطبيق سياساتها في خلق بنية صناعية متماسكة متكاملة. لذا فالوزارة تسعي من خلال ادارة الجودة وبرنامج ترقية الصادرات الصناعية على حث القطاع الخاص بتطبيق معايير الجودة والجودة الشاملة. وقد توج هذا بحصول عديد من المنشآت الصناعية على شهادة الجودة الشاملة ISO 9000 كما تنظم ادارة المواصفات بالوزارة بالتنسيق مع الهيئة لسودانية للمواصفات والمقاييس انشطة وبرامج عديدة لوضع واعتماد المواصفات القياسية للمنتجات الصناعية.وهناك برنامج طموح وضع لتغطية كافة النشاط الصناعي.

وتعمل الوزارة لتطوير صناعة الجلود عن طريق قيام حاضنة تكنولوجية وقد تم الاتفاق مع جامعة السودان في هذا المجال. وهناك ايضاً اتفاق لقيام حاضنة للصناعات الصغيرة بعون هندي.

٣-٨ الاداء فى القطاعات الانتاجية

٣-٨-١ قطاع الصناعات الغذائية

يشمل هذا القطاع منتجات صناعة السكر، المطاحن، الزيوت النباتية، التعليب، المياه الغازية، الحلويات، البسكويت، العصائر، السجائر، النشأ والجلكوز، الأعلاف ...الخ حيث كانت معدلات الأداء مرتفعة في هذا القطاع بصفة عامة حيث يلاحظ نمو قطاع صناعة السكر في القطاع بصفة عامة من ٣٥٣ ألف طن في عام ١٩٨٩/٨٨م إلى ٧٥٥ ألف طن في ٢٠٠٤ .

الجدول رقم (٣) يوضح انتاج المواد الغذائية فى الفترة من ٨٩/٩٠-٢٠٠٤م.

!!

الجول رقم (٣) يوضح انتاج الصناعات الغذائية فى لبفترة من ١٩٩٠/٨٩- ٢٠٠٤ م

السلعة	الوحدة	1990/89	1991/90	1992/91	1993/92	1994/93	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004
المولاس	الف طن	135	150	165	165	148	150	160	174	200	225	233	240	250	255	260
الدقيق	الف طن	475	722	610	530	333	350	368	450	430	532	630	720	840	890	800
السجائر	الف طن	0.97	1.06	1.84	1.76	1.81	1.87	1.7	2.2	2.22	2.25	2.2	2.26	2.2	2.3	2
المياه الغازية	مليون صندوق	6	6.7	8.7	9.7	10	16	13	15	17	18	20	20	32	36.8	40
العصائر	الف طن	0.4	0.4	0.5	0.8	0.4	1.2	1.2	2.4	3.5	9	17	18.4	30	28	24
البسكويت	الف طن	2.3	4.6	3.5	8.9	10.1	12.25	12.5	20	24	35	37	39	54	50	40
الزيوت النباتية	الف طن	92	67	72	60	80	112	100	116	120	100	120	110	114	90	120
الحلويات والطحنية	الف طن	10	26.8	12.9	11.6	18.3	25	26	35	60	63	65	50	44.5	31.5	32
المربات	الف طن	1.1	1.3	1.6	0.8	0.4	1.4	1.5	2.5	2.8	5	8	5.5	15	6.2	5
الموسم		89/90	90/91	91/92	93/92	94/93	95/94	96/95	97/96	98/97	99/98	2000/99	2001/2000	2002/2001	2003/2002	2004/2003

- **إنتاج السكر**

أ) شركة سكر كنانة

اذا اخذنا موسم ٢٠٠٣ ــ ٢٠٠٤م كموشر محققة اعلى معدلات الانتاج والانتاجية ومتفوقة في جميع مؤشرات الاداء . حيث بلغ انتاج السكر ٤٢٨ الف طن متجاوزاً انتاج الموسم السابق الذي بلغ ٣٩٨ الف طن بمقدار ٣٠ الف طن سكر ويتجاوز هذا الانتاج تقديرات الميزانية في العام الجاري البالغ ٣٩٥ الف بمقدار ٣٢ الف طن سكر .كما حققت كل مؤشرات الانتاج الرئيسية زيادة ملحوظة .

ففي مجال الزراعة بلغ انتاج الفدان ٤٨.٨ طن قصب كاعلى معدل للانتاجية وفق معدل الطحن اليومي بالمصنع ٢٢ الف طن متجاوزاً الطاقة التصميمية للمصنع .

ب) شركة السكر السودانية

البيان	موسم ٢٠٠٢/٢٠٠٣	موسم ٢٠٠٣/٢٠٠٤
عدد ايام الموسم (يوم)	١٩٥	٢٢٧
المساحة(فدان)	٨٤٣٢٨	٨٤٠٧٦
انتاجية الفدان(طن قصب)	٤٠.٢	٤٣.١
القصب المطحون(طن)	٣.٣٩٣١٩٢	٣.٦٢٦٣٠١
الاستخلاص%	٩.٧٥	٩.٠٢
السكر المنتج(طن)	٢٣٠٠٦٦	٣٢٧٠٢٠
انتاجية الفدان(طن سكر)	١٠٥٤٠٨	١١٩٦٦٥
فاقد الزمن%	١٦.٩٠	٢٢.٣٥

- بلغت كمية السكر المنتجه في الموسم الماضي ٣٣٦ الف طن.
- ارتفعت انتاجية الفدان للقصب من ٤٠.٢ الي ٤٣.١ طن بزيادة ٧%.

المشروعات الانتاجية الجديدة فى مجال السكر

ج) مشروع سكر النيل الابيض اكتمال الاكتتاب والتمويل

خلال عام ٢٠٠٤م تسارعت دفعيات المساهمين في المشروع والتي ساهمت في تمويل كل الاعمال التنفيذيه خلال عام ٢٠٠٤م كذلك تمت الموافقه من الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي لتمويل اعمال الحفريات ونظام الري بمبلغ ٢١ مليون دينار كويتي .. كما تم الحصول علي موافقة مبدئيه من دولة الامارات العربية المتحدة لتمويل المشروع بمبلغ ٦٥ مليون دولار وكذلك المساهنة في راسمال المشروع بنسبة تتروح بين ٢٠%-٢٥ % كما اجريت المباحثات مع مجموعة بنلير من دولة الامارات العربية المتحدة للمساهمة في المشروع وتمويله.

كما وافقت الحكومة الفرنسية علي بحث تقديم تسهيلات ائتمانيه للمشروع لمشترياته من السوق الفرنسي وفي هذا الخصوص تم انتداب شركة فرنسية من قبل الحكومة الفرنسية للقيام بدراسة حول المشروع لتقديمها للحكومة الفرنسية تطئة لاستكمال اجراءات الحصول علي علي تسهيلا ائتمانية من الحكومة الفرنسية.

الحفريات والمضخات:

اكتملت المرحلة الاولي والتي تشمل القناة الرئيسيه للمشروع بطول ٢٠ كيلومتر الرئيسية والفرعية الاخري اكتمل الجزء الاكبر منها وبالتالي بدات عمليات اعداد الارض للزراعة وفيما يتعلق بالمضخات بعد اكتمال التصميمات تم الشروع في اعمال التصنيع لهذه المضخات كما اكتملت اعمال التصميمات للمصنع ومن المتوقع ان تبداء عمليات الشراء خلال النصف الثاني من هذا العام.

الجانب الزراعي:

- اكتمال مزرعة التقاوي واتت بنتائج تفوق توقعات دراسة الجدوي الاقتصادية والفنية.
- اكتمال اعمال النزع والتسويه.
- قامت الشركة بانشاء مجمعين سكنيين لترحيل المواطنين من منطقة المشروع واحتوي علي مدارس مرحلة الاساس والثانوي ومساجد ومراكز صحيه وابار ومياه وشبكة نقل المياه بكلمات اخري بدات مرحلة جديدة في منطقة المشروع.
- اكتملت اجراءات انشاء مشروع زراعي جديد بمساحة قدرها ٤٠ الف فدان شمال مشروع سكر النيل الابيض كتعويض لملاك الاراضي في منطقة المشروع وتقوم الشركة بتمويل ٥٠% من اعمال الري لهذا المشروع الزراعي الجديد.

د) مشروع سكر النيل الازرق

- اهم ما في هذا المشروع ان الارض جاهزة بقنواتها ومتطلبات الري.
- تقوم شركة السكر السودانية برعاية المشروع وتم اعداد دراسة الجدوي لتقديمها للترويج.
- سيتم اعتبار ملكية المزارعين للارض كاسهم في المشروع.

٣-٨-٢ قطاع الغزل والنسيج

بعد التدهور الذي أصاب القطاع حيث وصل إنتاجه إلى (٧٠٥) ألف طن من الغزول في عام ١٩٩٥م ومقارنة ب(٩٠٥) عام ٨٩/١٩٩٠م بدأ الإنتاج الفعلي في التصاعد حتى وصل إلى (١٢) ألف طن من الغزول عام ١٩٩٦م وهي أعلى إنتاجية يحققها القطاع في العشر سنوات الأخيرة وتحقق ذلك كنتيجة لبرنامج وزارة الصناعة الخاص بالقطاع الذي أجازه مجلس الوزراء في نوف الأمن الكسائي تلا أن الانتاج تدنى بسبب خر وبلغ ادنى معدل له عام ٢٠٠٣م(٣.٣) الف الرابع عشر من ربيع الاول لسنة١٤٢٤هـ و معوقات قطاع الغزل والنسيج وتمكيناً لتنفيذ خطة وزارة الصناعة لانقاذ هذه الصناعة الهامة .

وبناء علية تم تشكيل الية للمتابعة والتنفيذ تضم كل من السيد/حسن احمد طه وزير الدولة للمالية والسيد/ على احمد عثمان وزير الدولة للصناعة والمختصين من وزارة الصناعة والمالية والاقتصاد الوطنى وبنك السودان وغرفة الغزل والنسيج ومحافظ التمويل قى مجموعة بنك النيلين وبنك التضامن الاسلامى وبعض الخبراء والمختصين ومجال الغزل والنسيج وقد عقدت الآلية عدد من الاجتماعات عالجت خلالها الموضوعات الآتية.

١/ توفير التمويل المطلوب لتنفيذ خطة انقاذ صناعة الغزل والنسيج:-

تم الاتفاق مع وزارة المالية الاقتصاد الوطنى على انشاء محفظتيم لحل مشكلة التمويل.

- الاولى لتوفير المكون المحلى وقد تم تحديد بنك النيلين للتنمية الصناعية كبنك رائداً لها بالتنسيق مع وزارة المالية وبنك السودان لتوفير مبلغ ١.٢ مليار جنية سوداني لتمويل شراء الاقطان لمصانع الغزل بتكلفة تمويل ١.٢٥ % .
- والمحفظة الثانية لتوفير ٦ مليون دولار للمكون الاجنبى لتمويل استيراد الغزول المخلوطة والكيماويات وقطع الغيار بتكلفة ١%.

٢/ توفير احتياجات المصانع من الاقطان:-

نقل قرار السيد/ رئيس الجمهورية لشركة الاقطان لحجز الكميات التى تحتاجها المصانع لتنفيذ الخطة وعدم ترحيل اى اقطان لبورتسودان قبل توفير احتياجات المصانع بالاضافة الى معالجة اسعار الاقطان على اساس السعر العالمى ناقصاً تكلفة الترحيل لبورتسودان ورسوم الصادر اضافة الى الغاء الرسوم الادارية للشركة بواقع (٢%).

٣/ مراجعة الضريبة للقيمة المضافة:-

تم نكوين لجنة من وزارة الصناعة ووزارة المالية وديوان الضرائب وغرفة الغزل والنسيج وقد رفعت اللجنة تقريرها للالية بمقترح لتطبيق فئات متعددة للضريبة على القيمة المضافة.

٤/ المشتريات الحكومية:-

قامت الآلية بمخاطبة السيد/ وزير الدفاع الوطنى والسيد/ وزير الداخلية لاستبقاء احتياجات القوات النظامية من الملبوسات والمنسوجات، وقد تم تنفيذ عطاء الشرطة تحت اشراف لجنة فنية مكونة من المختصين فى مجال الغزل والنسيج والمواصفات والآن جاري العمل لتنفيذ عطاء القوات المسلحة .

٥/ تطبيق قرار اعفاء الفيرنس من الرسوم والضرائب:-

قامت الآلية بمخاطبة كافة الجهات ذات الصلة والتى شملت الاتى:

أ/ وزير المالية لاعفاء رسوم الوارد وقد تم اعفاؤها بقرار من وزير المالية .

ب/ وزير الطاقة والتعدين لاعفاء الرسوم الادارية التى تتحصلها المؤسسة السودانية للنفط وتم اعفاؤها من السيد/ وزير الطاقة.

ونتيجة لمجهودات الآلية فى تنفيذ القرار الجمهوري وفى اطار سعى الوزارة للتأكد من اعادة تشغيل مصانع الغزل والنسيج والملبوسات الجاهزة قامت الوزارة متمثلة فى السيد/ وزير الدولة للصناعة بتنفيذ عدد من الزيارات الميدانية لمختلف المصانع فى ولاية الخرطوم والولايات الاخري مثل الولاية الوسطى، نيالا، سنار، بورتسودان،النيل الابيض ونهر النيل حيث تم الوقوف على كافة المشاكل والمعوقات وعمل المعالجات اللازمة لنهضة هذا القطاع الهام والتى تمخضن عن تشغيل مايعادل ٥٠ مصنع نسيج و٤ مصانع للغزل (اثنين متخصصة واثنين مشتركة).

بالاضافة الى معالجة مشاكل مصانع النسيج الصغيرة وذلك بالتوجيه لهيئة الاستثمار بمنحها بعض الامتيازات (تخصيص اراضي بالمنطقة الصناعية) تؤهلهم من التوسع فى الاستثمار والوصول الى مصاف المصانع الكبيرة.

٣-٨-٣ مرحلة التطوير والتحديث

١) القرض السلعي الهندي:

من القرض السلعي الهندي والبالغ (٥٠ مليون دولار) تم تخصيص مبلغ (٤) مليون دولار لتأهيل و اعادة تعمير مصانع القطاع العام بكل من الحاج عبد الله، وكوستي، والدويم، وشندي تم طرح الاحتياجات العاجلة لهذه المصانع في عطاءات فازت بالعطاء احدى الشركات الهندية والتي التزمت بتوريد كل الاحتياجات من قطع الغيار، وماكينات جديدة في ظرف (اربعة اشهر) من تاريخ دفع التزامات الحكومة السودانية والتي تم دفعها في ٣١ – يناير – ٢٠٠٥ .

تم تخصيص مبلغ (١.٩) مليون دولار ، وتساوي (٤٧.٧ %) من جملة القرض لكل من مصنع نسيج كوستي ونسيج الدويم ونسيج .

٢) شركة شمال الصين :

زار وفد من شركة شمال الصين شركة الصداقة للمنسوجات بالحصاحيصا وبعد ان تعرفوا لمدة اسبوع كامل على احتياجات المصنع وقعوا مع وزارة الصناعة على مذكرة تفاهم لاحلال جميع خطوط الانتاج في مصنع الصداقة بخطوط جديدة في كل الاقسام ابتداء من الغزل والنسيج والتجهيز والاقسام الهندسية. وسيتم بموجب ذلك احلال جميع انوال النسيج الحالية بأنوال عريضة حديثة تعمل بدون ماكوك .كما سيتم تجهيز اقسام الصباغة و الطباعة الحالية بماكينات ومعدات حديثة لها القدرة على انتاج لاقمشة المخلوطة بوليستر/ قطن .

٣) التعاون السوداني السوري :

بدعوة من السيد /وزير الدولة بالصناعة زار السودان في الفترة من ٢٢ – ٢٩ نوفمبر ٢٠٠٤، اشخاص من وزارة الصناعة السورية و ذلك للتعرف على صناعة المنسوجات السودانية وقع الجانبان

على اتفاقية التعاون في المجال الصناعي بين جمهورية السودان والجمهورية العربية السورية واتفق الجانبان في مجال التدريب ، والتأهيل ، والتعاون الفني و التقني على الاتي :

- يقوم الجانب السوري بأستقبال عدد من المتدربين المشرفين على الانتاج من النواحي الفنية والانتاجية وضبط الجودة على عدة دفعات في الشركات السورية وفق البرنامج التالي :

أ- دورة تدريبية لمدراء مصانع الغزل و النسيج خلال شهر فبراير ٢٠٠٥ .
ب- دورة تدريبية للمدراء الفنيين في قطاع النسيج خلال شهرابريل – ٢٠٠٥ .
ج- دورة تدريبية لمدراء التكاليف الصناعية خلال شهر يونيو – ٢٠٠٥ .

- يقوم الجانب السوري بأرسال فريق لتدريب الفعاليات المشرفة على الانتاج و الصيانات في السودان وفق الاحتياجات التي تطلب من الجانب السوداني وفق برنامج تدريبي قصير يتم الاتفاق عليه خلال العام ٢٠٠٥ م .
- يقوم الجانب السوري بتقديم المساعدة للجانب السوداني من اجل التعاقد مع المهندسين والاخصائيين في المجالات التي يحتاجها السودان وهي :

أ- مجال التكييف و التبريد .
ب-مجال المراجل و الغلايات .
ج-مجال التصميم الهندسي .

فيما يلى الجدول رقم (٥) يوضح انتاج مصانع الغزول منذ عام ١٩٩٠/٨٩م وحتى عام ٢٠٠٤م

السنة	الانتاج (طن)
١٩٩٠/٨٩	٩٥٠٠
١٩٩١/٩٠	١٠٠٠٠
١٩٩٢/٩١	١١٥٠٠
١٩٩٣/٩٢	١١٤٠٠
١٩٩٤/٩٣	٩٥٠٠
١٩٩٥/٩٤	٧٥٠٠
١٩٩٦/٩٥	١٠٧٠٠
١٩٩٧	١٢٠٠٠
١٩٩٨	١١٠٠٠
١٩٩٩	٨٥٠٠
٢٠٠٠	٨٠٠٠
٢٠٠١	٥٥٠٠
٢٠٠٢	٥٥٠٠
٢٠٠٣	٣٣٠٠
٢٠٠٤	٥٠٠٠

٣-٨-٤ قطاع صناعة الجلود

يمتلك السودان ثروة حيوانية تفوق المائة مليون رأس من الأبقار والضأن والإبل ينتج من ذلك حوالي (٢) مليون قطعة من جلود البقر، (٥) مليون جلد ضأن، (٣) مليون جل جلد من الإبل بجانب كميات كبيرة من جلود جلود التمساح ، الأصلة ، الورل وعليه يعتب

صناعة دباغة الجلود قديمة في السودان
وهنالك مجمعات لقطاع الدباغة الريفية
والحرفية تتجاوز (٣٠) مجمعاً في مدن السودان المختلفة . وقد بدأ القطاع الحديث لصناعة دباغة الجلود في عام ١٩٤٥م وتوجد الآن أربعة مدابغ كبيرة هي : الخرطوم ، النيل الأبيض ، الجزيرة ، أفروتان ، وأربعة متوسطة هي : سالم ، أم درمان ، النقر ، الشيخ بالإضافة إلى تسعة مدابغ صغيرة هي : سليمان ، رافكو ، أفروستار ، جابر أبوالعز ، الآمال ، افروهايد ، نيالا ، أم درمان الحديثة ، البحر الأحمر .

تبلغ الطاقة المتاحة للتصنيع (٢) مليون جلد كبير و (١٣) مليون جلد صغير. وقد إرتفع إنتاج البلاد من الجلود المصنعة (مدبوغة ، مشطبة) من (٣.٦) مليون قطعة في عام ١٩٨٩م إلى (٩) مليون قطعة في عام ١٩٨م من الجلود الكبيرة والصغيرة .

يشمل قطاع صناعة المنتجات الجلدية صناعة الأحذية حيث أن صناعة المصنوعات الجلدية ما زالت في القطاع الحرفي ما عدا بعض الأنشطة المؤسمية في بعض الشركات ويضم القطاع الحديث أربع مصانع كبيرة وعشرة مصانع متوسطة وصغيرة وأربعة عشر مصنع نعل وأحذية بلاستيكية وأربعون مصنع لإنتاج السفنجة . وتبلغ الطاقة المتاحة الآن (١٧.٣) مليون حذاء جلدي و (١٠٠) مليون سفنجة وحذاء بلاستيك ونعول بلاستيك. وقد إرتفع إنتاج الأحذية بأنواعها (جلد ، بلاستيك ، سفنجة ... الخ) من (٢٣.٣) مليون جوز عام ١٩٩٠/٨٩م إلى (٤٢.٣) مليون جوز عام ١٩٩٧م لتنخفض مرة أخرى الى ٢٠ مليون جوز عام ٢٠٠١م ويعزى الانخفاض لتوقف العديد من المصانع بسبب الاغراق وقد اعدت مسودة قانون لمكافحة الاغراق.

٣-٨-٥ قطاع الأسمنت

نجد أن إنتاج الأسمنت في النصف الثاني من العقد قد تضاعف، هذا وقد تم التصديق لمصنعين للاسمنت بولايتى نهر النيل والولاية الشمالية بطاقة انتاج تبلغ ٣,٥ مليون طن وهى طاقة الاستهلاك المحلي (فى حدود ٢ مليون حالياً) وتصدير الفائض ويتوقع أن يبدأ الانتاج فى عام ٢٠٠٦م للمصنع الاول و ٢٠٠٧م للمصنع الثاني.

الجدول رقم (٦) يوضح انتاج الاسمنت للاعوام ٩٠/٨٩-٢٠٠٤م.

السنة	الانتاج (الف طن)
١٩٩٠/٨٩	١٦٩
١٩٩١/٩٠	١٥٠
١٩٩٢/٩١	١٦٩
١٩٩٣/٩٢	١٥٨
١٩٩٤/٩٣	١٥٣
١٩٩٥/٩٤	٢٤٦
١٩٩٦/٩٥	٢٤٧
١٩٩٧	٢٨٠
١٩٩٨	٢٩٥
١٩٩٩	٢٣٨
٢٠٠٠	١٦١
٢٠٠١	١٨٧
٢٠٠٢	٢١٠
٢٠٠٣	٢٩٦
٢٠٠٤	٣٠٨

٣-٨-٦ قطاع الصناعات التصنيعية

لقد ركزت إستراتيجية القطاع الصناعي على تنمية قطاع الصناعات التصنيعية والتي تهدف إلى تصنيع المعدات الزراعية وقطع الغيار خاصة تصنيع المعدات والآلات الزراعية ومعدات الورش والحرفيين والآليات البسيطة وقد أصبحت المعدات

المصنعة محلياً تنافس مثيلاتها المستوردة في السوق
المحلي مثل الطواحين والقشارات ومكابس البلاط والطلمبات ومصانع الطحنية والحلويات، كما تم تصدير جزء من المعدات المصنعة محلياً للخارج. وقد أدت المعالجات الخاصة بمفارقات الرسوم إلى تحرك الطاقات العاطلة بهذا القطاع مما أدى إلى تشغيل مصانع ظلت معطلة بصورة تامة أو تعمل بطاقات متدنية هذا بالإضافة إلى إقامة العديد من المنشآت الجديدة التي حققت الإكتفاء الذاتي لكثير من السلع الهامة ومن المشروعات التي باشرت الإنتاج بعد توقف دام سنوات طويلة منها مصنع أبو عاقلة للمواسير، مصنع الكيبلات ومصنع النيلين للمسامير .
ومن المشروعات الجديدة في مجال الصناعات التصنيعية والهندسية :

- مصنع العكدابي للهناقر والفناطيس
- مصنع ميتال لأعمال الحديد " مواسير حديد "
- مصنع بان قلف لأعمال الحديد " صهر الخردة وأسياخ تسليح "
- مصنع عوادم السيارات
- المصنع السوري لأعمال الحديد والصلب " مسامير وسلك رباط "
- المصنع الماليزي السوداني " مواسير ، زوي ، خوص ، صاج "
- مجمع جياد الصناعي.

٣-٨-٧ قطاع السباكة وتصنيع قطع الغيار

لقد حققت السياسات والمعالجات التي تمت في قطاع السباكة بصفة عامة ومسبك الخرطوم المركزي على وجه الخصوص طفرة هائلة في إنتاج المسبوكات من حيث النوعية والكميات المنتجة فقد إرتفع إنتاج مسبك الخرطوم حتي بلغ (٢١٢) طن إلى (٧٠٠) طن في العام في المتوسط، وقد ساعد ذلك على تأهيل آليات المسبك والمعامل وتدريب العاملين بواسطة الخبراء الذين تم جلبهم من الهند وجمهورية مصر العربية أدى ذلك للزيادة الكبيرة في عدد المسابك الجديدة وإلى زيادة الإنتاج الكلي من المسبوكات المختلفة بنسب عالية. وقد أصبحت القطاعات الإنتاجية تعتمد بدرجة كبيرة على قطع الغيار المحلية لجودة المواصفات خاصة القطاع الصناعي والقطاع الزراعي والخدمي بالاضافة الى أن هنالك تنوع كبير في القطع المصنعة للأغراض المختلفة. وقد حققت قطع الغيار الخاصة بقطاع النسيج نجاحاً كبيراً حيث أفرد المسبك المركزي ورشة متخصصة لتوفير مختلف قطع الغيار لقطاع الغزل والنسيج وقد أصبحت جل إحتياجات البلاد تصنع محلياً وبمستوى متميز من الجودة.

٣-٨-٨ الصناعات الإلكترونية

شهدت البلاد في الآونة الأخيرة طفرة حقيقية في مجال الصناعات الإلكترونية متمثلة في التصنيع المتميز من التليفونات ، الراديوهات ، المسجلات والتلفزيونات وقد أصبح الإنتاج المحلي من هذه السلع يغطي جزءاً هاماً من إحتياجات البلاد من هذه الأجهزة والمعدات .

٣-٨-٩ تطوير قطاع الصناعات التصنيعية

أن التطورات المتلاحقة في مجال الخبرات والمعارف تقتضي توفير المعلومات التقنية والتقنيات الحديثة لمواكبة الجديد والإرتقاء بالإنتاج بصفة مستمرة ، ولهذا فقد تم تأهيل مركز البحوث والإستشارات الصناعية لتقديم المشورة الفنية والتقنية للمنشآت الصناعية وبصفة خاصة لقطاع الصناعات التصنيعية والهندسية والصناعات والأعمال الصغيرة.

٣-٨-١٠ تصنيع المعدات الزراعية

لقد كان من أولويات الوزارة الإهتمام بتوفير المعدات الزراعية وقد حققت الورشة الزراعية بشركة سكر كنانة نجاحاً كبيراً في تصنيع جميع المعدات الزراعية التي يحتاجها المشروع في مجال إستصلاح الأراضي الزراعة، التسميد والحصاد وهي عبارة عن (٢٢) آلة مختلفة وقد أثبتت كفاءتها وملائمتها لطبيعة وظروف العمل بالسودان وقد حدت من إستيراد أي معدات زراعية من الخارج لشركة سكر كنانة وستعمل

الورشة الزراعية على توفير هذه المعدات
للمشاريع الأخرى .

كما قامت وحدة الترلات بمصنع غرب سنار بتأهيل مجموعة كبيرة من الترلات وتصنيع جزء كبير من أجزائهامحلياً بمسبك الخرطوم المركزي وشركة سك النقود السودانية والصناعات الدفاعية.

٣-٨-١١ تصنيع طلمبات المياه

نسبة لأهمية الطلمبات في عملية أعمال الري المختلفة فقد أولت الوزارة تصنيع الطلمبات إهتماماً خاصاً مما مكن من تصنيع الطلمبات بمختلف أنواعها محلياً . وتوجد حالياً (٤) شركات تصنع الطلمبات التوربينية وقد أثبتت كفاءتها في التشغيل كما قامت ثلاث شركات بتصنيع المضخات اليدوية من ماركة AFRODEV وهي تكنولوجيا سويسرية تم نقلها بواسطة منظمة اليونسيف وتم تصنيعها محلياً وبمواصفات متميزة وهي تستطيع رفع المياه من أعماق تصل (٥٠) متر. كما أن هنالك حوالي (١٠) ألف طلمبة يدوية بأقاليم السودان المختلفة يتم تصنيع قطع الصيانة اللآزمة لها محلياً.

٣-٨-١٢ قطاع الصناعات الكيماوية

يشمل هذا القطاع قائمة المنتجات الكيماوية كما هو مفصل فى الدول الجدول رقم (٦) ومنها الإطارات التي قفز إنتاجها من (٩٣) ألف إطار في عام ١٩٩٠/٨٩م إلى (٢٠٧) ألف إطار في عام ١٩٩٨م بنسبة زيادة (١٢٣%) وقد تراجع الانتاج فى الاعوام الاخيرة لاغراق السوق المحلى بالاطارات المستورده ليتوقف المصنع تماماً لعدد من المشاكل ومنها الخاصة بالمستثمرين انفسهم، البطارية الجافة كان الانتاج فيها متوقفاً بلغ الانتاج عام ٢٠٠٣ الى ٦٨ مليون حجر و قفز إنتاج صناعة الكبريت بعد ١٩٩٦م بعد تشغيل المصنع الذي كان متوقفاً وإقامة مصنع جديد من (٥٤) ألف كرتونة في ١٩٩٦م إلى ٣٥٠ الف كرتونه عام ٢٠٠٤م محققاً الإكتفاء الذاتي من الكبريت للبلاد، كما قفز إنتاج البوهيات بعد معالجة مشاكل هذا القطاع في جانب الرسوم عام ١٩٩٠/٨٩م من (٥) ألف طن إلى (٢٧) ألف طن بنسبة (٣٦٠%) وقفز إنتاج البلاد من البلاستيك والغازات بمعدلات وصلت إلى (٢٠٠%) كما موضح بالجدول رقم (٧).

٣-٨-١٣ قطاع صناعة الأدوية

قطاع الأدوية من القطاعات التي حققت نمواً واضحاً خلال فترة التقييم من حيث زيادة عدد المصانع وتنوع في الإنتاج والمساهمة في توفير الإحتياجات والدخول للأسواق الإقليمية المجاورة وإرتفع عدد مصانع الأدوية وتضاعف خلال هذه الفترة من (٦) مصانع في ١٩٨٩م إلى (١٥) مصنعاً الآن تنتج (٥٧) عقاراً و (١٨٠) مستحضراً بالإضافة إلى مصنع في مرحلة التسجيل .

تحقق الصناعة الدوائية حالياً (٧٠%) من إحتياجات البلاد الكلية كما تحقق الإكتفاء بنسبة تفوق الـ (٩٠%) من أكثر إحتياجات الدواء إستهلاكاً بالبلاد. وزاد الإنتاج في (٢٠) صنف من الأدوية على إحتياجات البلاد من أهمها الأصناف المنتجة من المضادات الحيوية، أدوية الملاريا، الدربات، المحقونات، البنج ... الخ . هذا وقد بدأت الأدوية السودانية تغزو الأسواق المجاورة كما تمكن السودان تبو للسوق الافريقية المشتركة.

!Ï Í Í Ñ! ÖÍ !ÖÎ !! ! !!! !Ž!ŒE!!! ƒ!deƒ!ŒE dede !ŒE deŒŠ! ! ƒ!Ô!!!! !¾!! !ŒE

2003	2002	2001	2000	1999	1998	1997	1996	1995	94/95	94/93	93/92	92/91	91/90	!! !de!ŒE ! ƒ! ƒ! ! !!ŒE	!! ! !! !ŒE
91.8	145	154	211	173	207	185	207	168	133	206	229	154	93	!!š! !! !4E5	!! Œde!ŒE
68.1	57.2	77.4	27.4	64	32	11.8	4.9	2.6	1.4	-	3.2	12.3	21.6	!!š! !! ! ƒ! 12	! ƒ!de!ŒE deš
80	75	60	100	80	68	64	51	50.3	37	64.2	-	-	-	! ! !! !4E62	!! ! !de!ŒE
451	201	270	204	271	225	65	54	-	-	-	-	-	-	! !ŒE75 ! !! !! !	! ƒ! !! !ŒE
-	-	-	-	-	3.7	2.5	1.2	1.3	1.7	1.4	1.2	1.1	1.1	! ! !! !4E6	!! ƒ! ! !!ŒE
17.5	27	19.1	18	16.4	23	17	15.4	11.9	8.4	4.8	3.1	5	5	! ! !! !ŒE2	! œ! !!ŒE
-	-	-	-	-	260	235	220	197	155	96	-	-	-	Ð! !! !E600	!! Œde!ŒE
2003	2002	2001	2000	1999	1998	1997	1996	1995	94/95	94/93	93/92	92/91	91/90	! œ!ŒE š!	!! ! !! !ŒE
-	-	-	-	500	451	420	380	-	26.7	376.4	167.9	-	-	! ! !! ! ! ƒ!	! ! de!ŒE
-	-	-	-	22	21.5	20.4	350	-	300	38.7	200	-	-	! !	ž ! ! !ŒE
-	3,700	9460	7895	780	692	680	900	-	880	328	1650	-	-	! !	!! ŒE! !! !! !! ! !! ! !! !

٣-٩ أهم الإنجازات في الصناعات الصغيرة

لقد بدأ الإهتمام بالصناعات الصغيرة والإعتراف بدورها الفاعل في التنمية الإقتصادية والإجتماعية متأخراً بالمقارنة مع الأنشطة الإنتاجية الأخرى زراعية وصناعية . فقد ظل هذا القطاع ينمو عشوائياً وبالرغم من صدور عدة قوانين لتنظيم وتشجيع الإستثمار في البلاد منذ الإستقلال قدمت الميزات والتسهيلات للإستثمارات الكبيرة إلا أنها أهملت وبصورة واضحة الصناعات والأعمال الصغيرة والتي تشكل القاعدة الأساسية لأي نهضة تنموية في البلاد.

ولقد أنشئت ولأول مرة إدارة الصناعات الصغيرة في ع تنموية أو موجهات عامة لعملها . ونتيجة للوعى المتنامي مستوى الدول المتقدمة والنامية ، بدأت بعض المحاولات لتقدي بدأها بنك فيصل الإسلامي في توفير بعض إحتياجات الحرفيين من المعدات كما تم تخصيص قدر من التمويل ببنك العمال ، وتلى ذلك بنك النيلين للتنمية الصناعية (البنك الصناعي سابقاً) في توفير معدات الحرفيين وبعض مدخلات الإنتاج ويعتبر ذلك وبالرغم من قصر هذا النشاط على عدد محدود من المصارف توجه إيجابي في ذلك الوقت .

أبرزت الإستراتيجية القومية الشاملة دوراً محدداً للصناعات الصغيرة والريفية وإعتبارها من المحاور الهامة في إحداث التنمية الإقتصادية والإجتماعية الشاملة والمتوازنة بالبلاد. تمثلت أهم الإنجازات في المرحلة الأولى ١٩٩١/٩٠م في إجراء حصر وتحديد للمنشآت الصناعية الصغيرة وقد تحددت أهم الأعمال في الآتي :

(أ) تنظيم قطاع المنشآت الصغيرة (الحرفية) في شكل نشاطات متخصصة في إطار إتحاد الحرفيين (إتحاد غرف الصناعات الصغيرة والحرفية حالياً) .

(ب) إجراء إحصاءات تقديرية لحجم القطاع الحرفي عن طريق مسح جزئي لكل نشاط في كل إقليم ولإعداد نموذج سليم لتطوير الصناعة بالإقليم بالإضافة للعاصمة القومية فقد أنشئت وحدة تجريبية Pilot Project للتنمية الريفية بولاية شمال كردفان بالتعاون مع منظمة العمل الدولية (H.O) وقد حققت الوحدة التجريبية عدة نجاحات حيث تم تمويل وتنفيذ (١١٠) منشأة صغيرة بمدينة الأبيض وقيام دورات تدريبية وورش عمل غطت العديد من المجالات في كل من الخرطوم وشمال كردفان (١٠ دورات) .

ونتيجة للإهتمام الكبير الذي أولته الدولة للصناعات الصغيرة فقد تضمنت خطط وإستراتيجيات قطاع الصناعة حيزاً كبيراً للصناعات الصغيرة بهدف تنمية القاعدة العريضة للصناعات الصغيرة والمتوسطة وتزويدها بالمساندة التخطيطية والتقنية والإدارية والمالية وتطويرها من آثار التقليدية وتنمية الصناعات الصغيرة القادرة على أداء بعض العمليات الصناعية مثل إنتاج سلع الإستهلاك البسيطة بتكلفة رأسمالية وتشغيلية ضئيلة وتأسيس مراكز الخدمات الهندسية .

وقد تم تحويل هذه الإستراتيجيات إلى برامج محددة بالتركيز على القطاعات التالية :

- ❖ الصناعات التصنيعية وصناعة التجهيزات الهندسية وقطع الغيار
- ❖ قطاع صناعة الأحذية والمنتجات الجلدية.
- ❖ قطاع صناعة الملابس الجاهزة والتريكو.

وقد شملت برامج تطوير وإنتاج المعدات وقطع الغيار وبرامج نقل التقانة وركزت الوزارة على دعم القدرات المؤسسية لمركز البحوث والإستشارات الصناعية بالتعاون مع المركز الإقليمي للتصنيع والتصميم الهندسي بافريقيا (ARCEDEM) والهيئة القومية لتطوير الصناعات الصغيرة بالهند (ANCR) ومنظمة التنمية الصناعية للأمم المتحدة (UNIDO) والمنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين وذلك لتوفير العون الفني والتقني للمنشآت الصغيرة العاملة في مجال إنتاج المعدات وقطع الغيار .وقد تم بالفعل تدريب (٢٠) مدرباً بمركز البحوث الصناعية في مجال تصميم وتنفيذ الطواحين المطرقية (HAMMER MILLS) وذلك لنشر عملية تصنيع هذا النوع من الطواحين في أنحاء البلاد .

- **الإرتقاء بالتصميم الهندسي**

لقد أصبح الإهتمام بتطوير التصميم الهندسي في مجال إنتاج المعدات وقطع الغيار ضرورة قصوى خاصة بالنسبة للمنشآت الصغيرة التي تنتج معدات مختلفة وقطع الغيار وتحتاج إلى عون فني في مجال التصميم الهندسي .فقد كلف مركز البحوث والإستشارات الصناعية بتقديم المساندة في هذا المجال مع القيام بأعمال الإختبارات العملية والبحثية للمنشآت الصغيرة بالمجان أو بأقل تكلفة ممكنة وقد تم بالفعل إجراء التصميمات السليمة والإختبارات العملية للمعدات التالية :

طواحين الغلال ، مقصات الحديد ، درجات نقل ، أفران صغيرة للخبز ، مجموعة كبيرة من قطع الغيار من الألمونيوم ، أفران كيروسين ، حافظات مياه.

- **توفير المعلومات الفنية**

أقيم مركز متخصص لتوفير المعلومات والإحصاءات الفنية بالنشاط الصناعي لتمكين صغار المنتجين من الحصول على المعلومات الفنية من المصادر المختلفة بسهولة ويسر لتساعدهم في تحسين إنتاجهم . وقد تم ربط مركز المعلومات الصناعية بوزارة الصناعة بمركز البحث العلمي والهيئة السودانية للمواصفات والمقاييس . هذا على المستوى القومي ومع المنظمات والهيئات المتخصصة على المستوى الخارجي وقد أصبحت المعلومات والأبحاث والدراسات الفنية في متناول اليد للمنشآت الصغيرة والمتوسطة .

- **تطوير القدرة المؤسسية للصناعات المرتبطة بالزراعة:**

وهذا المشروع تم الإتفاق عليه في إطار مشروعات منظمة اليونيدو مع عدد من الدول العربية بهدف الإرتقاء بالمنشآت الصغيرة العاملة في مجال تصنيع المعدات والآلات الزراعية بهدف توفيرها محلياً وتحسين جودة إنتاجها بما في ذلك المعدات التقليدية المستخدمة في الزراعة .

- **مشروع تنمية منتجات الصناعات الصغيرة والحرفية والمتوسطة في الدول العربية**

وهو مشروع لرفع كفاءة القدرات التصنيعية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة المنتجة للمكونات والسلع والخدمات في الدول العربية وهو يدخل في إطار مشروعات منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (UNIDO) .

- **تطوير قطاع الجلود والمنتجات الجلدية**

لقد تم تحويل مركز تكنولوجيا الجلود من وزارة الزراعة إلى وزارة الصناعة حيث تم تأهيل المركز وإعداده بطريقة جديدة وقد حققت صناعة المنتجات الجلدية طفرة نوعية كبيرة خاصة في مجال صناعة الأحذية من حيث الجودة والتشطيب وقد تم تدريب حوالي (٣٥٠) من العاملين في مجال الصناعات الجلدية الصغيرة في مجالات الإنتاج المختلفة .

- **تطوير صناعة الملابس الجاهزة (التريكو):**

لقد كان للسياسات التي وضعتها وزارة الصناعة صناعة الملابس الجاهزة والتي مكنت العديد من المنشآت أساليب الإنتاج خاصة في مجال تصنيع الملابس الجاهزة

- **مجال الصناعات الغذائية:**

أعدت برامج وتم تدريب عدد من الكوادر في الخرطوم، شمال كردفان، نهر النيل، كسلا وقد خصص التدريب للمدربين الذين سيقومون بتدريب آخرين على تقنيات متطورة في مجال تجفيف الخضر والفاكهة وإنتاج المربات والعصائر والصلصة على نطاق المنشآت الصغيرة والأسرية .

- **توفير المناخ الملائم لنمو الصناعات الصغيرة:**

أعطت الوزارة إهتماماً خاصاً بتذليل المشاكل والمعوقات التي تحد من إنطلاق الصناعات الصغيرة على رأسها مشكلة الرسوم والضرائب الباهظة التي كانت مفروضة على المنشآت الصغيرة وقد تمت معالجة الكثير منها الشيء الذي مكنها من مواصلة الإنتاج . كما أن توفر الأذرع المساعدة وربط المنشآت الصغيرة بمركز البحث العلمي مكن المنشآت الصغيرة من إنتاج سلع وخدمات بمواصفات سليمة .

- في مجال ترقية وتطوير الانشطة الانتاجية الاصغر في المناطق الريفية :

دعماً للانشطة الانتاجية الاصغر (MICIRO) خاصة في المناطق الريفية قامت ادارة الصناعات الصغيرة بدراسات ميدانية للانشطة الانتاجية الريفية الصغيرة بكل من منطقة شندي ورفاعة وقد وضعت دراسات مشتركة مع منظمة اليونيدو لتقديمها للمنظمات والدول المانحة لتوفير التمويل والمساندة الفنية وايجاد آلية للوصول للفئات والجمعيات المستهدفة في المناطق الريفية لرفع كفاءتها وقدراتها الادارية والانتاجية.

٣-١٠ خصخصة المنشآت الصناعية

لم تعد الخصخصة مجرد تحويل الملكية لمنشآت من القطاع العام إلى القطاع الخاص فقط ولكنها أصبحت معبراً لتنفيذ سياسات التنمية الصناعية المعلنة وفي مقدمتها مشروعات إعادة التأهيل والتوسع والتحديث وإستغلال الطاقات الإنتاجية وتشغيل المصانع المتوقفة وبهذا الفهم الجديد أصبحت الخصخصة أداة فاعلة لتحريك قدرات القطاع الصناعي العام المتوقفة والمقيدة والمتعسرة فدخلت إلى دائرة الإنتاج مصانع ظلت متوقفة لعقدين من الزمان أصبحت تسهم في الدخل والناتج القومي للبلاد إضافة لما تتيحه من فرص للعمالة المنتجة ولما تقدمه من مساهمات دعماً للتنمية الإقتصادية والإجتماعية للبلاد. وفي هذا الإطار قامت لجنة التصرف في مرافق القطاع العام بالتصرف في عدد من المنشآت الصناعية في مجال الصناعات الغذائية وصناعة الغزل والنسيج والتغليف ومدابغ الجلود وذلك وفق أنماط التصرف الآتية :

(أ) البيع

(ب) المشاركة

(ج) تحويل الملكية لبعض الولايات أو الوحدات الحكومية

ولم تعد علاقة الأجهزة المختصة بهذه الوحدات المخصخصة علاقة بيع وشراء تنتهي بإكمال الصفقة ولكنها أصبحت علاقة ممتدة متابعة للأداء وتقييماً للتجربة التي تجسدت في إنجازات هائلة تمثلت في تحقيق قيمة مضافة عالية في مجال صناعة الجلود والغزول وخاصة نحو الصادر مما جعل من صادرات هذين القطاعين في مقدمة الصادرات الصناعية لينعكس ذلك في نسبة المساهمة المتصاعدة للقطاع الصناعي في حصيلة صادرات البلاد من النقد الأجنبي. كما أن المنشآت المخصخصة في مجال الصناعات الغذائية قد أحدثت طفرة نوعية وقدمت تشكيلة من المنتجات ساهمت في الإرتقاء بتلبية أذواق المستهلكين إضافة لما أفرزته المنافسة من إستقرار في أسعار هذه المنتجات مع المحافظة على جودة المنتجات .

وما زالت الجودة متواصلة لإستقطاب المستثمرين سواء بالمشاركة أو البيع المباشر لعدد من المشروعات المتعسرة وهناك جهود مع الجانب الصيني لتوقع أن تثمر خيراً في مجال الغزل والنسيج والذي يتوقع أن يحدث طفرة غير مسبوقة في هذا القطاع كماً ونوعاً وسيكون ذلك إضافة جديدة في طريق تحقيق أهداف التنمية الصناعية المعلنة سواء في مجال الإنتاج أو الصادرات الصناعية .

٣-١١ تعزيز ثقة المستهلك في الانتاج الوطني

نظمت وزارة الصناعة مؤتمراً جامعاً واحتفالاً قومياً ليوم التصنيع الوطني الثاني بهدف تعزيز ثقة المجتمع في امكاناته وقدراته وتعزيز ثقة المستهلك المحلي في انتاجه الوطني وقد صاحب ذلك معرض صناعي متميز شاركت فيه ١٦٠ منشأة صناعية وكان المعرض (تحت شعار صنع في السودان) قدمت الجديد والمستحدث من انتاجها مع التركيز على المنتجات ذات الجودة العالية وقد حازت خلال هذا العام ١٧ منشأة صناعية على شهادة الجودة العالمية ISO في حين كان عدد من المنشآت التي حازت على هذه الشهادة في عام ٢٠٠٣م ٦ منشآت وقد خرجت المؤتمرات الصناعية المتخصصة والتي عقدت بمناسبة الاحتفال بيوم التصنيع الوطني بالعديد من الدراسات والتوصيات التي تدعم مسيرة النهضة الصناعية الشاملة بالبلاد.

٣- ١٢ المعلومات الصناعية

ان الاهتمام بالمعلومات والاحصاءات الدقيقة وتوثيقها وحفظها بالوسائل المختلفة واسترجاعها وتبادلها يكتسب الأهمية المتزايدة للدور الهام والمؤثر الذي تلعبة هذه المعلومات فى التخطيط السليم واتخاذ القرار والبحث والدراسة خاصة واننا مقبلون على العولمة.

بدأت الالفية الثالثة والتى سوف ينتج عنها هيمنة سلطات المعلومات على شتى مناهج الحياة الاقتصادية والاجتماعية هذا وقد اتاحت التقنيات المتطورة والحديثة والمستخدمة فى مجال الاحصاءات والبيانات الصناعية والقياس الفعلي والتحليل والتبويب والنشر امكانات كثيرة لتجهيز هذه الاحصاءات والمعلومات وعرضها بالطرق المناسبة فى الوقت المناسب . ان من اهم مجالات تطوير المعلومات والاحصاءات الصناعية النظر فى الجوانب المؤسسية وقدراتها وكفاءتها من حيث الكوادر المؤهلة والتقنيات المستخدمة والامكانات المتاحة لتوفير المعلومة الصحيحة الموثقة ونقلها من مواقعها الى حيث الحاجة اليها بالاضافة الى التنسيق والتفاعل بين الجهات والمؤسسات العاملة فى هذا المجال.

الانجاز فى مجال تقنية المعلومات :-

٣-١٢-١ مشروع نظم وشبكة معلومات وزارة الصناعة

قامت وزارة الصناعة باستخدام تقنية المعلومات كوسيلة حديثة فى دعم واتخاذ القرارات ووضع السياسات والمتابعة فى داخل الوزارة والوحدات التابعة لها . ولتحقيق هذه الاهداف تم تنفيذ الاتي:

١/ تحليل نظم المعلومات المتبع بالوزارة .

٢/ تصميم نظم المعلومات جديدة يعتمد فيها على تقنية المعلومات الحديثة.

٣/ كتابة البرمجيات المطلوبة.

٤/ تصميم وتنفيذ شبكة المعلومات الداخلية للوزارة مع تهيئة البنية التحتية للشبكة من الاجهزة والبرمجيات الحديثة حيث تحتوي الشبكة الداخلية للوزارة على عدد ٩٥ نقطة وتم تقسيمها كالاتي:

١/ عدد ٥٧ نقطة داخل المبني الرئيسى للوزارة.

٢/ عدد ٢٠ خارج المبني الرئيسي للوزارة.

- تم ربط هذه الوحدات بإستخدام تقنية (Data Cloud) وشراء عدد ٤٠ جهاز حاسوب Pentium 4 بالاضافة الى مخدم Server باحدث المواصفات وجهاز ذو مواصفات خاصة بالتصميم الايضاحي. استخدام نظام التشغيل Linux على الشبكة لغرض البريد الالكتروني الداخلي Internet على جميع العاملين بالوزارة وتم بناء موقع خاص بالوزارة على الشبكة الدولية تحت العنوان www.Industry.gov.sd كما تم الاشتراك فى خدمة السعات العريضة والسرعات العالية DSL .
- تدرب العاملين بنسبة ١٠٠% على البرامج الاساسية بالتعاون مع المركز القومى للمعلومات ضمن برنامج محو امية الحاسب.
- الربط مع الشبكة القومية عبر المركز القومي للمعلومات بمجس الوزراء.
- استخدام الحزم البرمجية الجاهزة فى الحسابات، شئون المستخدمين، والمرتبات، المخازن والمشتريات.

٣-١٢-٢ نحو مكتبة صناعية حديثة

فى اطار التحديث لادارات وزارة الصناعة والعمل على الاستفادة من التقانة الحديثة تم معالجة محتويات مكتبة الصناعة على برنامج CDS/isis وهى الحزم التقنية المتكاملة لنظم المعلومات ويتيح هذا النظام بناء قواعد بيانات آلية يمكن البحث فيها وتصفحها والاطلاع عليها عبر الحاسوب كما يتيح امكانية نقل البيانات عبر شبكة المعلومات مما يسير عملية البحث عن المعلومات وتوفيرها للمستفدين وفى هذا الاطار تم عمل مستخلصات وافية لمقتنيات المكتبة يمكن للباحث او المستفيد الاطلاع عليها عوضاً عن الوثائق الاصلية وذلك عبر الشبكة. ويتم حالياً انشاء مكتبة سمعية وبصرية تجمع فيها كل مايتعلق بالصناعة والعمل على الاستفادة منه فى كل انشطة الوزارة.

٣-١٢-٣ مشروع المسح الصناعى الشامل... الحلم...والحقيقة

قامت وزارة الصناعة بالتعون بالتعاون مع الجهاز المركزي للاحصاء وبعون من منظمة اليونيدو بتنفيذ مشروع المسح الصناعي الشامل لعام ٢٠٠١م وذلك لبناء اكبر قاعدة معلومات صناعية بالوزارة وتوفير المعلومات لمتخذي القرارات والباحثين الفنيين وغيرهم من المستفيدين هذا وسوف يصدر التقرير النهائي للمشروع في اربعة مجلدات وهى:-

١/المجلد الاول: الملخص التنفيذى والتوصيات.

٢/ المجلد الثانى: جمع وتحليل النتائج النهائية للمسح الصناعى الشامل.

٣/ المجلد الثالث: الجداول النهائية للمسح الصناعى الشامل.

٤/ المجلد الرابع: دليل منشات الصناعة التحويلية فى السودان.

اهم اهداف المشروع على النحو الاتى:

١/ تكوين صورة واضحة عن انماط النشاط الاقتصادي ودور الانشطة الصناعية فى الاقتصاد.

٢/ التعرف على هيكل النمو الصناعي وتوزيعة الجغرافى ودرجة التشابك الصناعي.

٣/ قياس النشاط الصناعي والتعرف على مدي التنوع فى هذه الانشطة.

٤/ توفير البيانات اللازمة لاغراض التخطيط الصناعي بصفة عامة مثل مستلزمات الانتاج كماً، ورقمياً هيكل العمالة، الطاقة العاطلة، التكنولوجيا المستخدمة ، حجم الاستثمارات... الخ.

وبالتعاون مع الجهاز المركزي للاحصاء ومنظمة اليونيدو فقد اكتملت كافة مراحل هذا المشروع وهى:

أ/ مرحلة الاعداد(الاطار)

وهى المرحلة التى يتم فيها دراسة وضع القطاع والظروف الخاصة وتحديد المشكلة والمتغيرات المختلفة والنتائج المرغوب الوصول اليها.

- جمع البيانات ومستوى التفعيل (الاستمارة) والمنهجية التى سوف تستخدم.
- مصادر البيانات
- طريقة جمع البيانات.

ب/ مرحلة التنفيذ الميداني

ج/ مرحلة المراجعة والتدقيق

- مراجعة الشمول وفقاً للاطار.
- مراجعة البيانات والتاكد من صحتها وسلامتها والتناسق فيما بينها.
- مراجعة الشمول لكافة البيانات المطلوبة فى الاستمارة .

د/ مرحلة تجهيز البيانات الياً حسب التصنيف الدولى الموحد ISIC والتصنيف المنسق وتحليل البيانات وصولاً للمؤشرات التحليلية الاقتصادية مث معدل النمو ومساهمة الصناعة فى الناتج المحلى الاجمالى GDP والقيمة المضافة وحجم الاستثمارات، قيمة الانتاج، الاضافات الرسمالية عدد المنشآت الصناعية وعدد المستخدمين والاجور والمرتبات.

٣-١٣ العلاقات الخارجية

تعطي وزارة الصناعة أهمية خاصة للعلاقات الخارجية وذلك للدور الهام الذي تلعبه في جذب الإستثمارات العربية والأجنبية، نقل وتوطين التقانات الحديثة، تبادل الخبرات، توفير التمويل الاجنبي للصناعات المحلية، تطوير الصادرات الصناعية، تعزيز القدرات الفنية في مجال التنمية الصناعية، إستقطاب العون الفني، وتنمية الموارد البشرية، ولتحقيق هذه الاهداف فقد انشأت الوزارة إدارة عامة للعلاقات الخارجية تعمل في ثلاثة محاور هي:

- محور العلاقات مع المنظمات الدولية.
- محور التمويل الصناعي وتنمية الصادرات الصناعية.
- محور العلاقات الثنائية.

العلاقات مع المنظمات الدولية والاقليمية

محور العلاقات مع المنظمات الدولية والاقليمية التي تعمل في المجال الصناعي يهدف لإستقطاب العون الفني ونقل التقانة الحديثة وتنمية الموارد البشرية. تتلخص إنجازات الإدارة فى مجال المنظمات الدولية والاقليمية في الآتي:

إستكمال تنفيذ مشروعات البرنامج القطرى المعدل مع منظمة اليونيدو ومشاريع التعاون الأخرى مع اليونيدو.

متابعة تنفيذ إتفاق التعاون مع المنظمة العربية للتنمية الصناعية ٢٠٠٤ -٢٠٠٥م.

خلق وتفعيل التعاون مع المنظمات الاقليمية والدولية الاخرى العاملة فى مجال التنمية الصناعية مثل ILO, WIPO, WTO, ITC, ISO, COMESA, ACP.

٣-١٣-١ العلاقة مع المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين

يتمتع السودان بعلاقة طيبة مع المنظمة العربية للتنمية الصناعية في مجال الصناعات التحويلية خاصة بعد توقيع إتفاق التعاون خلال زيارة المدير العام للمنظمة للسودان مؤخراً، وتقوم المنظمة بتولي المشروعات الآتية:

دراسة إنشاء مجمعات صناعية صغيرة في عدد من ولايات السودان، أعدت دراسة لقيام مجمعات صناعية منطقة نيالا جنوب دارفور. مشروع دراسة المناطق الصناعية القائمة وإقامة مناطق صناعية كبرى بالولايات (في كل من الجيلي، ربك، سنار). دراسة حول إمكانيات تطوير

أعد خبراء المنظمة هذه الدراسات بالتعاون مع الخبراء الس

الدراسات مباشرة بواسطة مندوب الوزارة في المجلس التنفيذي للمنظمة تسعى لإيجاد تمويل لتنفيذ هذه المشروعات.

٣-١٣-٢ العلاقة مع الكوميسا

في إطار التعاون مع السوق المشتركة لدول شرق وجنوب أفريقيا (كوميسا) تشارك الوزارة في أعمال أمانة الكوميسا بوزارة التجارة الخارجية وهي الجهاز الذي يتابع مشروعات التعاون مع أمانة الكوميسا في كافة المجالات الاقتصادية.شاركت الوزاره ضمن اللجان التحضيرية لإجتماعات قمة الكوميسا التي عقدت بالخرطوم في مارس الماضي ٢٠٠٣م كما شاركت في الاجتماعات التي صاحبت هذه المناسبة وتقوم بمتابعة تنفيذ ما يلي وزارة الصناعة من قرارات القمة. تقوم الوزارة بالتنسيق مع الجهات المختصة بترتيبات لتحضير لمؤتمر وزراء صناعة الكوميسا الذي كان من المفترض ان يعقد في الخرطوم في نهاية عام ٢٠٠٤م وتم تاجليه فى وقت لاحق.

٣-١٣-٣ العلاقة مع منظمة التجارة العالمية

شاركت الوزارة في الاجتماعات والانشطة التي تقوم بها مفوضية التجارة الدولية في إطار إنضمام السودان لعضوية منظمة التجارة العالمية (World Trade Organization- WTO) كما شاركت الوزارة في التحضير وفي مقابلة وفد اللجنة الاقتصادية لافريقيا (Economic Commission for Africa) والذي زار السودان في فبراير ٢٠٠٣م في إطار دعم السودان في جهوده للحصول علي عضوية منظمة التجارة الدولية.

٣-١٣-٤ العلاقة مع منظمة الملكية الفكرية

نسبة لأهمية هذه العلاقة فقد تبنت الإدارة تكوين لجنة لتفعيل دور وزارة الصناعة فيما يختص بمقتضيات الملكية الفكرية في المجال الصناعي. وتضم هذه اللجنة ممثلين عن النائب العام ومركز البحوث

٣-١٣-٥ العلاقات الثنائية

تتعاون وزارة الصناعة في تنمية قدراتها الصناعية من ناحية الموارد البشرية والموارد المادية الصناعية لتحسين الكفاءة وتحسين الإنتاج والإنتاجية لتأخذ الصناعة مكانتها في السوق العالمي والمحلي وتنافس في أسواق الكوميسا والسوق العربية المشتركة. كل ذلك يتطلب كثير من الجهد والعمل في وضع لبنات التعاون الثنائية مع الدول الصديقة والشقيقة لتطوير التعاون الصناعي بين السودان والدول الصديقه والشقيقه من حيث الكم والكيف، حيث بلغ عدد الدول التي تتعاون معها وزارة الصناعة حوالي ٤٠ دولة (١٦ دولة عربية، ١٢ دولة أفريقية، ٩ دول آسيوية، ١١ دولة أوروبية). من هذا الكم الهائل من العلاقات قامت الوزاره بتوقيع عدد يقدر بحوالي ٢٠ إتفاقيه ومذكرة تفاهم وبروتوكول منها ما هو مفعل وشرع في تنفيذه مثل (مصر، الهند، إثيوبيا، الاردن، سوريا، تونس، الجزائر، تركيا، إيران) وبقية الاتفاقيات تحت التنفيذ.

فيما يلي ملخص عن العلاقات مع بعض الدول:

السودان ومصر:

تم توقيع العديد من الإتفاقيات والبروتوكولات في تنشيط التعاون وإقامة المشاريع الصناعية خصوصاً في مجال السكر والصناعات الورقية ويحتاج هذا المحور إلى التنشيط والتفعيل الدبلوماسي لجذب المستثمرين خصوصاً وان الجانب السوداني على إستعداد.

السودان والاردن:

تم توقيع بروتوكول للتعاون الصناعي وتم إخطار الجانب الأردني بذلك ونحن الآن بصدد التحضير للدورة التالية بعد زيارة وزير الصناعة ونائب رئيس الوزراء الأردني إلى السودان ابان زيارة الملك الأردني.

السودان وسوريا:

فى إطار تفعيل تنفيذ الإتفاقيات مع سوريا وتفعيل زيارات السادة الوزارء السودانيين لسوريا خاصة بعد زيارة السيد وزير الصناعة تمت العديد من المراسلات ومناقشة مشروعات التعاون الإستثمارى مع الجانب السوري فى مجال الغزل والنسيج والجلود والغذائيات والادوية، كما تم إعداد دراسات بعض المشروعات الإستثمارية في المجالات المذكورة.كما تم توقيع البرنامج التنفيذي لمذكرة التفاهم في نوفمبر ٢٠٠٤م

السودان وتونس:

تمثلت العلاقة بين البلدين في بروتوكول صناعي مشترك وتوقيع مذكرة تفاهم في مجال الصناعات الجلدية بين مركز البحوث والاستشارات الصناعية والمركز التونسى للجلود.

أما فى مجال الغزل والنسيج تم إرسال الدراسة التى أعدت بواسطة الجانب التونسى لدراستها فى السودان والآن هي في طور التقييم والدراسة. أما فى مجال السكر فقد حرص الجانب التونسى على الاكتتاب فى مصنع سكر النيل الابيض.كما شاركت الوزارة في الاجتماعات التحضيرية للدورة الاخيرة.

السودان والهند:

وقع السودان بروتوكول للتعاون الصناعي مع الهند لتطوير الصناعات الصغيرة بين البلدين وتنفيذاً للتفعيل فقد طلبنا خبراء فى مجال الصناعات الجلدية والغذائية ومواد البناء وذلك بغرض إعداد الدراسات والتدريب. فى تنمية الموارد البشرية قدمت الهند قرض سلعي لتمويل بعض المشروعات فى مجالات الغزل والنسيج والصناعات الجلدية.

السودان والجزائر:

شاركت الإدارة في الإجتماعات التحضيرية للدورة الثانية للجنة المشتركة بين السودان والجزائر التى انعقدت خلال الشهر الماضى بالجزائر ، كما تم إعداد برنامج تنفيذي لتفعيل تنفيذ الإتفاقية عرض على الجانب الجزائري وضمن فى محضر الاجتماع.

هنالك اتفاقيات اخرى موقعة مع دول اخرى فى افريقيا مثل اثيوبيا وتشاد ومصر وكلها تحتاج لتفعيل.أما في مجال العلاقات الثنائية مع الدول الأوروبية فليس لدينا إتفاقيات أو مذكرات تفاهم ولكن الشئ الذي يمكن ان يقال هنالك منتديات إقتصادية بين الدول الأوروبية وإتحاد اصحاب العمل السوداني مثل فرنسا والمانيا وبلجيكا.

٣-١٤ فى مجال الاعلام والعلاقات العامة

بالاضافة الى الانشطة الروتينية والتغطيات الاعلامية فقد صدرت مجلة فى بداية عام ١٩٩٤م عندما كانت الوزارة تحمل اسم الصناعة والتجارة بإسم الانوال، ثم تطورت بتطور الوزارة وحملت اسم آفاق الصناعة والتجارة حتى انفصال وزارة الصناعة عن التجارة واصدرت حوالى ٢٠ عدد، ثم سميت الوزارة بإسم الصناعة والاستثمار وحملت المجلة اسم الصناعة والاستثمار وعندما قامت الوزارة بذاتها (الصناعة) صدرت منها تسعة اعداد اى حوال ٣٠ عدد منذ قيام ثورة الانقاذ الوطنى.

الفصل الرابع

تقويم اداء الوزارة

وجدت تقارير الاداء السنوية والتى تقدمها وزرة الصناعةسنوياً لمجلس الوزراء الاشادة من المجلس الموقر أثر الجهود التى ظلت تبذلها الوزارة لتنفيذ ما يليها فى الاستراتيجية القومية الشاملة والبرامج المحلية للاستراتيجية وذلك للارتقاء بالصناعة الوطنية كواجب اساسي، يشاركها فيه جهات حكومية متعددة والقطاع الخاص الصناعي واتحاد الغرف الصناعية والصناعات الصغيرة والحرفية وفيما يلى نورد ملخص للمجالات التى نجحت فيها الوزارة للاسهام فى رفع وتنمية الصناعة التحويلية.

٤- ١ انجازات وزارة الصناعة في مجال السياسات الصناعية

- **هدفت السياسات الصناعية للفترة من عام ٢٠٠٢م – ٢٠٠٧م الى إجراء معالجات جذرية للعديد من السلبيات والاختناقات التي تواجه مسيرة النشاط الصناعي هذا فضلاً عن توفيرمناخ وبيئة ملائمة للصناعة الوطنية وايجاد وضع تنافسي افضل للمنتجات السودانية في الاسواق المحلية والاقليمية والعالمية فى ظل التحديات التى تواجه الصناعة.**
- **المسانده والدعم من كافة الاجهزه والمؤسسات ذات الصله لتحويل الاستراتيجيات والسياسات الي خطط وبرامج تنفيذيه.**

ونوجز أهم نتائج تلك السياسات فى خلال عهد الانقاذ:

أ- حشد الدعم والمساندة للقطاع الصناعي

تنامى شعور متزايد لدى كافة الاطراف باهمية الصناعة الوطنية ونجم عن ذلك العديد من القرارات من اجل النهوض بالصناعة.

ب- تحريك الصناعات المتوقفه واستغلال الطاقات الانتاجية

ركزت السياسات الصناعية علي تحقيق الاستفاده المثلي من الامكانات والقدرات المتاحه بالقطاع الصناعي لتشغيل الطاقات العاطله وخاصة في القطاعات ذات الاولويه لما تمتاز به من ميزه مثل صناعات الغزل والنسيج والزيوت والجلود.

٤-٢ في مجال توفير التمويل للقطاع الصناعي

١. **اقامة محفظة النسيج.**
٢. **تخصيص مبلغ ٧ مليون دولار من القرض السلعي الهندي لوزارة الصناعة.**
٣. **انشاء صندوق التمويل الصناعي برأسمال وقدره ٤٠ مليار دينار.**
٤. **انشاء مصرف التنمية الصناعية بدلاً عن مؤسسة التنمية السودانية وزيادة حجم راس المال الي مليار دولار والمدفوع منه ٢٥٠ مليون دولار.**

٤-٣ في مجال تخفيض الاعباء الضريبية على القطاع الصناعي

تخفيض ضريبة ارباح الاعمال الي ١٠% بدلاً من ٧٠% ثم الى٣٠% خلال الفترة السابقة.

٤-٤ في مجال توفير الطاقه الكهربائية للقطاع الصناعي

استمرارية وعدم تذبذب الامداد الكهربائى فى المناطق الصناعية ونتطلع الى خفض تكلفة الكهرباء للصناعة.

٤-٥ في مجال نقل وتوطين التقانه

١. **تم وضع برنامج ربط الصناعة بمراكز البحث العلمى.**
٢. **التوقيع على وثيقة تفاهم مع وزارة العلوم والتقانة.**
٣. **تنفيذ عدد من المشروعات المشتركة مع مركز البحوث والاستشارات الصناعية ومركز تكنلوجيا الجلود والمدبغة البحثية بجامعة الجزيرة.**

٤-٦ في مجال تنمية الموارد البشرية

تم الاتفاق مع منظمة اليونيدو علي انشاء مركز للتدريب الصناعي.

٤-٧ مجال ترقية الصناعة الوسيطة والمغذية كالتغليف والتعليب وغيرهما

١. **كما حصلت العديد من المنشأت على شهادة الجودة العالمية ISO**
٢. **كما تم اعداد برنامج لتطوير الصناعات الهندسية وصناعة قطع الغيار .**
٣. **كما تم تأهيل مسبك الخرطوم المركزى.**

٤-٨ مجال خدمات المعلومات

تم انشاء مركز متخصص للمعلومات بالوزارة وتدريب العاملين كما تم بناء البرامج القياسية ويجرى العمل فى اكمال البرامج الاساسية.

٤-٩ مجال توزيع الانشطه الصناعية وتوطين الصناعة بالولايات

تم اعداد دراسات لقيام ٤ مناطق صناعية بالولايات بواسطة المنظمة العربية للتنمية الصناعية.

٤-١٠مجال تفعيل دور القطاع الخاص

اثمرت السياسات في حفز القطاع الخاص لتوسيع القاعدة الصناعية وتطوير منتجاتهم لتقوية القدرة التنافسية للدخول للاسواق الخارجية.

٤-١١ في مجال العلاقات الخارجيه

- اقامة مجمعات صناعية مع المنظمة العربية للتنمية الصناعية بالتعاون مع الولايات والجهات ذات الصلة.
- تنفيذ عدد من المشروعات مع المنظمات الاقليمية والدولية اهمها البرنامج الاستراتيجي القطري مع اليونيدو.

تم عقد اجتماع المجلس الوزاري للمنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين (مجلس وزراء الصناعة العرب) بالخرطوم خلال الفترة ٢٧-٢٠٠٥/١٢/٢٩م – لاول مره بالسودان وذلك لاقرار مسودة استراتيجية التنمية الصناعية العربية.

- وضمن فعاليات الاجتماع الوزاري للمنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين لوزراء الصناعة العرب بالخرطوم اقيم معرض للمنتجات الصناعية لعكس فرص ومجالات الاستثمار الصناعي بالبلاد والوقوف علي التطور الصناعي بالاضافه الي زيارة لبعض المنشات الصناعية للوقوف علي تجربة الصناعة السودانية.
- كما تم اعداد الدراسة التقييمية ووضع خطط تطويريه لعمل المنظمة والرؤية المستقبلية لها تحت اشراف السيد/ وزير الصناعة رئيس المجلس الوزاري للمنظمة لهذه الدورة حتي تتمكن المنظمة من تنفيذ استرتيجية التنمية الصناعية العربية اعتباراً من عام ٢٠٠٦م.

٤-١٢ الانجاز في الاهداف الاستراتيجية للوزارة

- تم ايداع مسودة قانون التنمية الصناعية لمجلس الوزراء لتحفيز القطاع الصناعى وتطويره.
- كما تم انفاذ السياسه الخاصه بدعم الحكم الفدرالي وتم التنسيق مع ولايات الثقل الصناعي باقامة مؤتمر وزراء المالية المختصين بالصناعة .
- وحصلت عدد من المنشات علي شهادة الجودة وتنظم الوزارة بالتنسيق مع هيئة المواصفات انشطة وبرامج عديده لوضع واعتماد المواصفات القياسيه للمنتجات الصناعية.
- تم الاتفاق مع جامعة السودان علي قيام حاضنه تكنولوجيه لتطوير صناعة الجلود بالاضافة الي قيام حاضنة للصناعات الصغيره ايضاً.

٤-١٣ مشروع سكر النيل الابيض

- اكتمال الاكتتاب والتمويل فى المشروع .
- كذلك تمت الموافقه من الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي لتمويل اعمال الحفريات ونظام الري بمبلغ ٢١ مليون دينار كويتي .. كما تم الحصول علي موافقة مبدئيه من دولة الامارات العربية المتحدة لتمويل المشروع بمبلغ ٦٥ مليون دولار وكذلك المساهنة في راسمال المشروع بنسبة تتروح بين ٢٠%- ٢٥% .

٤-١٤ مشروع سكر النيل الازرق

- اهم ما في هذا المشروع ان الارض جاهزة بقنواتها ومتطلبات الري.
- تقوم شركة السكر السودانية برعاية المشروع وتم اعداد دراسة الجدوي لتقديمها للترويج.
- سيتم اعتبار ملكية المزارعين للارض كاسهم في المشروع.

٤-١٥ قطاع الغزل والنسيج

- ولتنفيذ القرار الرئاسي رقم ١٥٠ والخاص بانقاذ القطاع وانعاشه تم تكوين آلية يشرف عليها وزيري الدوله بالصناعة والمالية وتشارك فيها الجهات ذات الصله (وزارة المالية، بنك السودان،

مركز البحوث والاستشارات الصناعية، هيئة المواصفات) حيث اثمرت جهودها في تشغيل المصانع المتوقفه وكانت من ثمار هذه الآليه تنفيذ عطاء احتياجات الشرطة من الاقمشة وخلافة والذي تم توقيعه في ابريل ٢٠٠٤م وتسير عملية التسليم بصورة طيبة بعد ان تمت معالجة العقبات التي تعترض بعض المصانع ونامل في تسليم الكمية المطلوبه خلال الاسابيع القادمه.

- بجانب الاتفاق مع القوات المسلحة لتوريد احتياجاتها ايضاً من الاقمشه وخلافه .
- كما نشيد بدور وزارة المالية وبنك السودان ووزارة الداخلية ووزارة الدفاع علي تحقيق النجاحات هذه.

٤-١٦ برامج التاهيل

- وفى مجال التمويل تم تخصيص اربعه مليون دولار لتاهيل وتعمير مصانع القطاع العام من القرض السلعي الهندي وسيتم استيراد انوال حديثه تعمل بدون مكوك لمصانع شندي وكوستي والدويم).
- وسيتم تاهيل مصنع الغزل السميك بالحاج عبدالله مع اضافة خط لانتاج الغزول بطريقة الغزل المفتوح مع حل مشكلة التكييف التي لازمت المصنع منذ انشائه. كما قامت وزارة المالية بالتصديق بمبلغ ٧ مليون دولار لمقابلة تاهيل هذا المصنع وقد اكتملت كافة الاجراءات الادارية اللازمة للاستفاده من هذا المبلغ لوضع برنامج التاهيل موضع التنفيذ.
- ومن اجل رفع الكفاءة التشغيلية لمصانع القطاع العام تم إستلام عينات قطع الغيار من شركة LUKY EXPORT الهندية وتمت التجربه لهذه العينات كما تم اخطار الشركة الهنديه بشحن الاسبيرات التي تم تصنيعها حسب الجدول الزمني المتفق عليه في العقد ، هذا وقد بدأ مصنع غزل الحاج عبدالله انتاجه للغزول منذ سبتمبر ٢٠٠٤م كما تم تشغيل مصنع نسيج كوستي منذ اغسطس ٢٠٠٤م ويقوم حالياً بتوفير احتياجات الخدمة الوطنية من الاقمشة.
- وفيما يختص بمصنع نسيج شندي.. فقد تم ازالة الرمال المتكدسه بالمصنع وتم تاهيل المبني والسقوفات واعمدة الكهرباء وتم البدء في اعمال الصيانه للماكينات ومن المتوقع اعادة تشغيل المصنع بعد وصول قطع الغيار والغلايه من الهند خلال الشهر الجارى وكذلك اعادة تشغيل مصنع نسيج الدويم خلال ذات الشهر الجاري كما ان الوزارة بصدد تقديم تقرير حول اداء قطاع النسيج للجنه الوزاريه للقطاع الاقتصادي خلال الشهر القادم باذن الله للوقوف علي الانجازات التي تحققت في هذا القطاع.
- كما سيتم تاهيل مصنع الصداقة بالحصاحيصا وفق مذكره التفاهم مع شركة شمال الصين في مجال الغزل والنسيج من خلال احلال ماكينات النسيج بماكينات حديثه والتجهيز لكل انواع الاقمشة قطنية ومخلوطة وفي انتظار رد الجانب الصيني علي ملاحظات وزارة الصناعة علي الدراسة الفنيه والاقتصاديه المقدمه من الشركة الصينيه.

٤-١٧ قطاع الجلود والمنتجات الجلدية

أ- تم تخصيص مبلغ ٧٥٠ الف دولار لانشاء حاضنه تكنولوجية بجامعة السودان وكذلك ٢٥٠ الف دولار لاعادة تاهيل مركز تكنولوجيا الجلود ثم تشكيل مجلس لتطوير قطاع الجلود وتم وضع خطه لتطوير هذا القطاع في مجال تحسين الجلود الخام والتصنيع والتسويق والمصنوعات الجلدية وذلك خصماً علي القرض السلعي الهندي.

ب- كما تم وضع برنامج تنفيذي بين وزارة الصناعة والمدبغة البحثية في جامعة الجزيرة لانفاذ الخطة الاسعافيه لهذا القطاع.

٤-١٨ قطاع الزيوت النباتية

أ- ويُراعى اهمية توفير المدخلات (الحبوب الزيتيه) من خلال البرنامج الذي تم وضعه بالتنسيق مع وزارة الزراعة والمراكز البحثيه واتحاد الغرف الصناعية وان هنالك جهود مبذوله من قبل اللجنه المشتركة لانفاذ الجهود من اجل استغلال الطاقات المتاحه والبالغة ٣ مليون طن عصر.

ب- توفير التمويل من خلال مصرف التنمية.

٤-١٩ اكمال مشروع المسح الصناعى الشامل

١. قطعت الوزارة شوطاً كبيراً فى اكتمال مشروع المسح الصناعى الشامل بالتعاون مع الجهاز المركزى للاحصاء ومنظمة اليونيدو وتاتى اهمية المسح فى الاتى:-

٢. توفير البيانات اللازمه لاغراض التخطيط الصناعي بصفه عامه مثل حجم الانتاج الصناعي ونوع المنتج مستلزمات الانتاج كمياً وقيمياً، هيكل العماله ، الطاقه الانتاجيه، الطاقه العاطله، التكنولوجيا المستخدمه ، حجم الاستثمارات وهيكل رؤس الاموال وحجم الاضافات الراسماليه.
٣. والمعرفة الدقيقة للقيمة المضافه المتولده ومقدار مساهمتها في الناتج القومي.

الفصل الخامس

مشاكل ومعوقات القطاع الصناعي

واجهت مسيرة التنمية الصناعية فى البلاد خلال الاعوام الماضية العديد من المشاكل والمعوقات ويمكن تلخيصها فى الآتي:-

٥-١ التمويل

ظل شح التمويل الوطنى يمثل اهم معوقات النمو الصناعي بالبلاد، بالرغم من التحسن النسبى الذى حققه اداء كثير من الصناعات التحويلية خلال الفترة ١٩٩٢-٢٠٠٠م، واصبح من الضرورى اتباع سياسات جديدة تمكن من حل مشكلة التمويل للقطاع الصناعي. كما يجب دعم توجيه مؤسسات التمويل لتوفير الخدمات المالية والمصرفية الكاملة لمنشآت ومشروعات القطاع الصناعي وقيام محافظ التمويل المتخصصة وذلك لتوفير مدخلات الانتاج الصناعي من المنتجات الزراعية والمحلية الاخرى واتخاذ الاجراءات والتدابير فى المجالات الانتاجية والتمويلية والتسويقية والتأمين على حرية التعامل بالنقد الاجنبي عبر القنوات المصرفية لضمان دخول مدخلات الانتاج المستوردة للمنشآت الصناعية، وضرورة أن يلعب بنك السودان دوره فى ازالة كل المعوقات الاخرى التى تعتبر ذات ارتباط وثيق بعمليات تمويل القطاع الصناعي.

٥-٢ الضرائب

فى ظل العولمة والسوق المفتوح للتجارة العالمية وتوقع دخول السودان فى اتفاقيات منظمة التجارة الدولية (WTO) وتوقيعه لاتفاقية السوق المشتركة لدول شرق ووسط افريقيا (الكوميسا) وموافقته على الانضمام لاتفاقية السوق العربية الكبرى التى تتطلب حرية انسياب التجارة بين الدول الاعضاء دون فرض رسوم على التجارة فيما بينها وصولاً لتعريفة موحدة مشتركة، كان لابد من تهيئة المناخ للصناعات المحلية لتقوية قدرتها التنافسية من خلال ازالة كل القيود المتعلقة بالضرائب والتى بدأت بمرحلة الاصلاح الضريبي فى عام ١٩٩٦م للضرائب غير المباشرة ومن امثلة ذلك:-

أ) تخفيض فئة رسوم الوارد من ٧ فئات الى ٥ فئات، كحد ادنى ٦% وحد اعلى ٤٠%.

وتجدر الاشارة الى ان نسبة مقدرة من الواردات ظلت خاضعة للاعفاء من رسوم الواردات وتتمثل فى واردات المشروعات الاستثمارية ومدخلات الانتاج والواردات بموجب الاتفاقيات وأخيراً فرضت ضريبة القيمة المضافة على تلك الواردات.

ب) شمل الاصلاح تقليص الفارق بين سعر الدولار الجمركى وسعر الصرف للعملة الوطنية مقابل الدولار.

ج) كذلك شمل الاصلاح الغاء اى ضرائب او رسوم خارج التعريفة الجمركية (مثل ضريبة الدفاع – ضريبة الخدمات).

د) ازالة فروقات الاسعار على البترول والاسمنت وادراجها كرسوم انتاج بفئات تراعي حجم العائد المطلوب لكل سلعة والاسعار النهائية للمستهلك بهدف زيادة فئة الضريبة كما يتضمن ذلك الغاء رسوم الانتاج على سبعة سلع من ذات الفئات العالية للتعريفة (أعلى من ١٠%) وهى السجائر، الاسمنت، المياه الغازية، البوهيات، البترول و السكر.

كما تم فرض نفس الضريبة على نظيرها من السلع المستوردة ضماناً للحماية لها. اختتم الاصلاح الضريبي فى الضرائب غير المباشرة بإدخال ضريبة القيمة المضافة لمعالجة الآثار السالبة لتعدد ازدواجية الضرائب. وعلى الرغم من كل هذه الاصلاحات التى هدفت للارتقاء بالصناعة المحلية وزيادة الانتاج والانتاجية إلا أن هنالك بعض المشاكل المتعلقة بالضرائب المباشرة والتى يمكن تلخيصها فيما يلي:-

١/ اللجوء الى التقدير الجزافى للضرائب المباشرة وعدم التقيد بالميزانيات والحسابات الختامية المراجعة بواسطة المراجعين القانونيين.

٢/ تطبيق الفئات الضريبية على القطاع الصناعي مثل القطاع التجاري رغم الفارق الزمني والمخاطر الموجودة فى القطاع الصناعي.

٣/ ارتفاع النسبة المحدودة لضريبة ارباح الاعمال والتى كانت تصل احياناً الى ٣٥% مما انعكس على تحجيم النشاط الصناعي او توقفه.

٤/ تحصيل ضريبة القيمة المضافة مقدماً عند وصول المدخلات الصناعية وهذا بشكل عبئاً اضافياً على المنتجات الصناعية وقد تضطر المصانع الى الاستدانة.

٥/ فرض ضريبة القيمة المضافة على قطاعات كانت معفية من اى رسوم او ضرائب كقطاع المنسوجات.

٦/ سياسات الاصلاح الضريبى كانت تهدف الى استبدال كافة الضرائب بضريبة القيمة المضافة ووعدت وزارة المالية بالالغاء التدريجي لرسوم الانتاج على خمسة سلع صناعية(السجائر، الاسمنت، المياه الغازية، البوهيات والسكر)، إلا أن الواقع جاء خلاف ذلك ففى ميزانية ٢٠٠١م زادت فئة رسوم الانتاج على المياه الغازية من ٧% الى ١٠%، وفى ميزانية عام ٢٠٠٢م زادت على السكر من ١٠% الى ١٤%.

٥-٣ الجمارك

أهم المشاكل المتعلقة بالجمارك تتمثل فى:-

أ) عدم الاعتراف بالاسعار المقدمة فى الفواتير بالنسبة للواردات الصناعية واللجوء للتقيم الجزافي.

ب) تدخل الجمارك فى الامور الفنية المتعلقة بالمواد الخام المستوردة والمعفية من الجمارك واعتبارها سلع تجارية وفرض رسوم جمركية عليها.

ج) اعتراض ادارة الجمارك على تطبيق الامتيازات على بعض المواد والتى منحت بنص قانون الاستثمار.

د) دخول السلع المهربة والمنافسة للانتاج الصناعي والوطني.

٥-٤ الجبايات المصلحية والولائية

تعانى الصناعة الوطنية من فرض جبايات أخرى عدة من المصالح والولايات المختلفة مثل صندوق دعم الطلاب، دمغة الجريح، دعم الشرطة، العوائد، رسوم الموانئ، الطرق، رسوم المجارى والمياه العالية وغيرها، ودعم كثير من الجهات الاخرى، وذلك بفرض رسوم على المنتجات الصناعية، هذه الرسوم والضرائب والجبايات تؤدى لرفع تكلفة الانتاج الصناعي واضعاف قدرتة التنافسية مع المستورد.

٥-٥ المشتريات الحكومية وشبه الحكومية

درجت جهات حكومية وشبه حكومية عديدة على استيراد مشترياتها من الخارج على اعتباراً عدم كفاءة وكفاية الانتاج المحلى. الا انه وبقليل من الجهد والتنسيق يمكن الاستغناء عن عمليات استيراد السلع والمنتجات الصناعية من الخارج لتصبح كل المشتريات الحكومية وشبه الحكومية من الانتاج الوطني.ويمكن تلخيص ذلك فى النقاط التالية:-

١/ المشتريات الحكومية المختلفة من الاقمشة والتريكو والاحذية والخيام والجوارب والشاش الطبى والمطبوعات والكرتون والكراسات وغيرها. يمكن للمصانع المحلية الايفاء بها وفى الوقت المناسب

وبالمواصفات والجودة المطلوبة، وذلك بإتخاذ بعض الاجراءات والضوابط حيث يمكن تخصيص جزء من تلك المشتريات للمصانع الوطنية بدلاً من شرائها من الخارج. تجدر الاشارة الى أن مشتريات القوات المسلحة والقوات النظامية الاخرى تقدر بحوالى ٨ مليار دينار سنوياً. ولاشك ان توجيه جزء من هذا المبلغ للشراء من الصناعة الوطنية ينعش هذه الصناعات ويصب فى دورة الانتاج فتنعش كثير من الصناعات الوطنية مثل الغزل والنسيج والجلود والمنتجات الجلدية وغيرها.

٢/ هناك الشركات والمؤسسات والبنوك التى تتبع نظام الزى الموحد للعاملين بها ويمكن ان تصبح مستهلكاً للانتاج المحلي ويمكن ان تستهلك حوالي ١٥% من الانتاج المحلي من المنسوجات المحلية.

٣/ الزى المدرسي والكراس المدرسي لطلاب المراحل المختلفة.

٤/ بعض اعمال البناء والتشييد وتركيب المباني لا تتاح للانتاج المحلي للمنافسة فيها ويعتمد على المستورد فقط.

٥-٦ إغراق الاسواق

أصبحت المنتجات الصناعية الواردة من خارج البلاد تشكل مهدداً حقيقياً للمنتجات الوطنية خاصة المنسوجات والملبوسات التريكو والجوارب والشاش الطبي والمنتجات الجلدية والحلويات والمطبوعات الكرتون والكراسات وغيرها ولا شك أن ذلك قد يؤدى الى إغراق الاسواق الوطنية بفوائض المنتجات الصناعية من الاسواق الاجنبية مما يكون له أثر سالب على الصناعة الوطنية وهذا ما يستوجب سياسات دقيقة ومدروسة للاستيراد ووضع التشريعات التى تنظمه وتضبطه.

٥-٧ الطاقة

تمثل الطاقة احد المعوقات الرئيسية التى يعانى منها القطاع الصناعي ويشمل ذلك عدم توفر الطاقة او تذبذبها وارتفاع اسعارها مقارنة مع الدول المجاورة والمنافسة خاصة الكهرباء والفيرنس وهذا يتطلب ضرورة بذل اقصى جهد ممكن لتوفير الطاقة للقطاع الصناعي وباسعار مشجعة.

٥-٨ الانتاج الزراعى

للانتاج الزراعي اثر كبير على الصناعة من ناحية حجم الانتاج ونوعيته وسعره، ففى كثير من الاحيان يكون الانتاج الزراعي اقل من طاقة المصانع التصميمية كما هو الحال بالنسبة للحبوب الزيتية والقمح، وفى احيان اخرى يكون للانتاج الزراعي مشاكل متعلقة بالامراض الزراعية مثل القطن، وفى احيان ثالثة تكون اسعار المنتجات الزراعية عالية او غير مناسبة كما هو الحال بالنسبة للقطن حيث تصر شركة الاقطان على بيعه بالاسعار العالمية واحياناً بعد نقله لبورتسودان وتحمل المصانع تكلفة نقله ذهاباً واياباً.

٥-٩ سياسات التصدير

كثير من المنتجات الوطنية التى تصدر فى شكل خام الى خارج البلاد تحتاج لسياسات تحد من تصديرها اذا امكن تصنيعها محلياً حتى لا تفقد البلاد القيمة المضافة التى يمكن ان يتم الحصول عليها بعد تصنيعها. ومن امثلة تلك المنتجات الجلود، الصمغ، والحديد الخردة وغيرها. وعليه فإن الامر يتطلب وضع سياسات واجراءات تنظم تصدير تلك المنتجات او تحد من تصديرها بما يتناسب وقدرات البلاد التصنيعية.

٥-١٠ التقنيات الصناعية

تعتبر معظم الماكينات والآليات والمعدات المستخدمة فى الصناعة فى السودان غير مواكبة للتقنيات العالمية الحديثة، اذ أن اكثر التقنيات استجلبت منذ السبعينات ولم يتم احداث اى تطوير او تجديد لها.

ضعف القدرات الادارية فى مجالات الادارة العامة وإدارة الانتاجد والادارة المالية، وتعتمد جل تلك المصانع على الادارات الاسرية مما اثر سلباً على قدرات تلك المصانع.

الرؤى المستقبلية للصناعة التحويلية فى السودان

تعتبر التنمية الصناعية والتكنولوجية المنفذ الرئيسى لارساء قواعد الانتاج وتعظيم القدرات التصديرية من خلال قطاع صناعي قادر على الخروج بمنتجات الى الاسواق العالمية منافساً، وتأتى الصناعة على رأس قائمة الاولويات للاقتصاد القومي فى السودان فى زيادة الناتج المحلي وخلق فرص عمل متزايده ولعل الانجازات التى يشهدها قطاع الصناعة والتى تم ذكرها فى الفصل الثالث تشير الى مدى فعاليته فى تحقيق التنمية البشرية بمفهومها الشامل.

وتتولى وزارة الصناعة سياسات مستقبلية لتنفيذ مخطط صناعي شامل يرتكز على تهيئة المناخ الاستثماري للصناعة التحويلية وبناء قدرات ومؤسسات لتحقيق الانطلاقة التكنولوجية لزيادة القدرة التنافسية بهدف ترقية الانتاج الصناعي وتوفير فرص العمل والاهتمام بتنمية مهارات العنصر البشرى الذى يقوم بدور اساسى وفعال فى مسيرة تطور الصناعة السودانية.

ولتحقيق الاهداف المنشودة يمكن ايجاز اهم السياسات المستقبلية فى النقاط التالية:-

- الاهتمام بالميزات النسبية للصناعات السودانية وترقيتها وتطويرها خاصة فى مجال صناعة الغزول، منتجات الدقيق، الحبوب الزيتية، السكر والجلود.
- تحقيق النمو الصناعي المتوازن قطاعياً والجغرافياً وذلك وفق برامج وخطط تراعي التنسيق والتكامل فى علاقة التشابك الامامي والخلفي بين الصناعات بين قطاعات الاقتصاد الوطنى المختلفة وعدالة توزيعها على الولايت المختلفة.
- تنويع هيكل الانتاج الصناعي وتطويره بما يواكب التطورات التكنولوجية العالمية ويلبى احتياجات الاسواق المحلية والعالمية.
- تعميق التصنيع المحلى والعمل دائماً على الارتفاع بنسبة التصنيع مع التركيز على تنمية وتطوير الصناعات المغذية. وصناعة المعدات الاستثمارية وتوفير النظم اللازمة لزيادة فعاليته.
- الارتقاء بمستويات الانتاجية للصناعة الوطنية لتصل لمعدلات الاداء العالمى، وبالتالى تنمية قدراتها التنافسية لمواجهة المنافسة فى الاسواق العالمية والمحلية.
- تشجيع الاتجاه نحو انماط صناعية تعزز الصداقة البيئية وتعمل على تقليل حدة التلوث ومنح افضليات للمشروعات المستخدمة للتكنولوجيا النظيفة.
- تنمية القوى البشرية فى قطاع الصناعة ووضع برامج مناسبة لتدريب العمالة علاوة على انشاء مراكز تدريب جديده وتحديث مراكز التدريب القائمة، وإعداد برامج تدريب متقدمة لتدريب اصحاب المشروعات الصغيرة، وتوفير نظم متكاملة لمعلومات التدريب، فضلاً عن إعداد برامج خاصة لخلق كوادر من الاجيال القادرة على اتخاذ القرار كنواة لمشروع رجل اعمال المستقبل.
- التوسع فى اقامة المجمعات الصناعية وتطوير القائم منها، والمساهمة فى تنمية المناطق الصناعية.
- التركيز على التوسع فى تدعيم الصناعات الصغيرة وتوفير متطلبات نموءها ووسائل تحسين ادائهاً.
- تنمية التعاون على المستوى العربى والافريقي والدولى.
- حماية المستهلك والتأكد من توافر عنصر الجوده فى المنتجات الصناعية المحلية والمستورده المتداولة فى السوق السوداني من خلال انشاء اجهزة لحماية المستهلكين بالتعاون مع جمعية حماية المستهلك من الغش التجارى والتسعير المبالغ فيه.

إن موقع السودان المتميز والوسط بين شرق وشمال القارة الافريقية وتوسطه حول السودان وميزة الاتصال بشرق وغرب القارة ودول الجوار الافريقي والعربي ودول الصحراء يجعله مؤهل لاقامة مناطق صناعية حره جاذبة للاستثمار الاجنبي وخاصة الشركات متعددة الجنسيات للاستثمارات فى الصناعات ذات التقنية العالمية (High Tech) وصناعة الماكينات والاجهزة الالكترونية والصناعات لبتروكيماوية وتصدير منتجاتها الى الدول العربية والافريقية.

الخاتمة

مما تقدم يمكن القول بأن الصناعة هى العمود الفقري للتنمية الاقتصادية والاجتماعية لما تحققه من قيمة مضافة ولما توفره من فرص العمل المستدامة ولما تساهم به فى ميادين التنمية الاجتماعية اينما توطنت. كما يلاحظ أن الصناعة فى عهد ثورة الانقاذ قد تم تحريكها من خلال السياسات والاهداف الاستراتيجية التى تم تطبيقها خلال فترة الانقاذ وابرزها سياسة التحرير الاقتصادي والخصخصة والتى ازالت التشوهات الهيكلية فى الصناعة التحويلية مما مكن المنشآت الصناعية من تطوير انتاجها (خاصة فى مجال الصناعة الوطنية). غني عن القول ان القطاع الصناعي الوطني سيجابه بمنافسة شرسة بعد انضمام السودان لمنظمة التجارة العالمية ولابد من تطبيق السياسات الصناعية التى تمكن القطاع الصناعي من فتح آفاق جديدة وتقوية قدراته وكفاءته ورفع قيم الاتقان والارتقاء بالصناعة.

وكذلك تطبيق متطلبات الجودة الشاملة للارتقاء بجودة الانتاج الصناعي ووضع وتطبيق مواصفات قياسية لكل المنتجات الصناعية السودانية، كذلك وضع القوانين واللوائح المنظمة لعلاقة الصناعة بالقطاعات الاقتصادية المختلفة وذلك لخلق قاعدة عريضة من الصناعات الثقيلة والمتوسطة والمتوسطة الخفيفة.

وغني عن القول أن إجازة قانون تنمية وتنظيم الصناعة والقوانين الاخرى مثل قانون الوقاية، مكافحة الاغراق، الدعم والمساندة للقطاع الصناعي وقانون تنظيم التجارة يمكن القطاع الصناعي من اداء دورة بكفاءة عالية ا بكفاية أكبر فى ظل التحولات العالمية والاقتصادية الراهنة وستدفع الصناعة التحويلية الوطنية للدخول الى الاسواق العالمية وتطوير قدراتها التافسية لمواجهة التحديات فى السوقين الداخلى والعالمى.

المراجع

- تقرير المسح الصناعي الاول ٧٠/١٩٧٠م.
- نقرير المسح الصناعي الثاني ٨٠/١٩٩٨م.
- التقارير الاولية للمسح الصناعي ٢٠٠١م.
- التقارير السنوية لبنك السودان.
- احصاءات الدخل القومي للجهاز المركزى للاحصاء.
- العرض الاقتصادي لوزارة المالية.
- نقارير الاداء السنوية لوزارة الصناعة.
- خطط وزارة الصناعة السنوية.